

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٢٥٦

الثلاثاء، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيدة ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوجو
	غينيا الاستوائية	السيدة إدجانغ مانغو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد جيجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1814785 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

دقيقة صمت

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): في بداية الجلسة، أود أن أتوقف لحظة لتذكُّر أولئك الذين قتلوا بالأمس في غزة، وكذلك جميع الفلسطينيين والإسرائيليين وغيرهم ممن توفوا من جراء نزاع طويل الأمد. وأرجو من جميع الممثلين الوقوف دقيقة صمت إحياء لذكرى هؤلاء.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد ملادينوف إلينا اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): بالنسبة لسكان غزة كان أمس يوما مأساويا. لا توجد كلمات أخرى لوصف ما حدث بالفعل. ليس هناك ما يبرر القتل. لا يوجد أي عذر. إنه ليس في مصلحة أحد. ومن المؤكد أنه لا يخدم قضية السلام. أشعر اليوم بغصة في قلبي إذ أبدأ بالإعراب عن التعازي لأسر من قتلوا أمس وخلال احتجاجات الأسابيع الستة الماضية في غزة. من يمكن أن يجد الكلمات ليعزي أم ثكلى قتل طفلها؟ وأدعو الجميع إلى الانضمام إلي اليوم في إدانة الأعمال التي أدت إلى فقدان الكثير من الأرواح في غزة بأشد العبارات الممكنة. تتحمل إسرائيل مسؤولية ضبط استخدامها للقوة وعدم استخدام القوة الفتاكة إلا كملاذ أخير في حال خطر وشيك بالموت أو الإصابة إصابة خطيرة. يجب أن تحمي حدودها، لكن يجب أن تفعل ذلك بشكل متناسب وأن تحقق في كل حادث يؤدي إلى خسائر في الأرواح. إن حماس، التي تسيطر على غزة منذ أكثر من عقد، يجب ألا تستخدم الاحتجاجات كغطاء لمحاولة زرع قنابل عند السياج وإثارة استفزازات. يجب ألا يتخفى ناشطوها وسط المتظاهرين ويعرضوا حياة المدنيين للخطر.

ما برح عشرات الآلاف من الأشخاص في غزة يحتجون لأكثر من ستة أسابيع حتى الآن – أشخاص يعيشون في فقر مدقع، يعيشون في ظروف شبيهة بالسجن ويعيشون دون أي أمل في المستقبل القريب. يريد هؤلاء الأشخاص أن تسمع أصواتهم. إنهم يريدون مستقبلا يتجاوز مجرد البقاء على قيد الحياة. لقد خذلهم قادتهم. لم تنفذ الوعود التي قطعوها لهم والآن الناس غاضبون. لكن غضبهم، إن لم يوجه بطريقة بناءة، سيؤدي إلى المزيد من الدمار والمعاناة. وأيا كان ما نعتقد بشأن دوافعهم، علينا واجب الاستماع لمحنتهم. فقد عاشوا ثلاثة نزاعات مدمرة. حياتهم مليئة بالآلام الشخصية وعليها ندوب مأساة وطنية وتشوبها معاناة يومية يتسبب فيها القادة الذين

يستخدمونهم تحقيقا غاياتهم السياسية. لعشر سنوات، عاشوا تحت سيطرة حماس، بينما انفصلوا عن أسرهم في الضفة الغربية وعزلوا في ظل حصار إسرائيلي خانق. دوامة العنف في غزة يجب أن تنتهي، ولكي تنتهي يقتضي ذلك من كل واحد منا بذل قصارى جهده للحيلولة دون حدوث انفجار يمكن أن يجر المنطقة برمتها إلى مواجهة دامية أخرى. يجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده ومنع نشوب حرب. علينا المضي قدما بسرعة وفعالية فيما يتعلق بجميع المشاريع التي ناقشناها لعدة أشهر من أجل حل أزمة الطاقة والمياه والرعاية الصحية التي يعاني منها السكان. لا يمكننا أن نفعل ذلك إلا بالتنسيق مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر، ولكن قبل كل ذلك، يجب وضع حد للعنف الأهوج.

شارك أمس نحو ٠٠٠ ٣٥ شخص في مظاهرات في غزة، كما شارك مئات آخرون في مدن رام الله وبيت لحم وأريحا والخليل ونابلس والقدس الشرقية بالضفة الغربية – كجزء من مسيرة العودة الكبرى وكذلك احتجاجا على نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس. وبالرغم من أنه لم ترد تقارير عن وقوع قتلى في الضفة الغربية، حيث وقعت اشتباكات محدودة بين المتظاهرين وقوات الأمن الإسرائيلية عند عدة نقاط تفتيش، تدهورت الحالة في غزة خلال اليوم، ولا سيما على طول السياج الحدودي. ووفقا لتقارير مختلفة، قتل ما لا يقل عن ٦٠ شخصا طوال يوم أمس، من بينهم ستة أطفال، وأفادت تقارير بإصابة أكثر من ٣٠٠ ١ شخص بالذخيرة الحية والرصاص المطاطي. وأصيب جندي إسرائيلي بجروح ونقل إلى المستشفى لتلقي العلاج. منذ بداية الاحتجاجات في ٣٠ آذار/مارس، قتل أكثر من ١٠٠ شخص، بمن فيهم ١٣ طفلا، أكثر من نصفهم قتلوا أمس وحده. وشكل ذلك أكثر الأيام دموية في غزة، مع أعلى عدد للقتلى والجرحى منذ نزاع عام ٢٠١٤.

وقد اعترفت حماس وحركة الجهاد الإسلامي بأن أعضاء من التنظيمين كانوا من بين القتلى، وتدعي قوات الدفاع الإسرائيلية أن ما لا يقل عن ٢٤ شخصا كانوا على صلة بأنشطة المسلحين. تحت ستار الاحتجاجات، شاركت حماس وغيرها من المسلحين في أعمال عنف واستفزاز، بما في ذلك وضع الأجهزة المتفجرة المرتجلة عند السياج الحدودي ومحاولات أخرى لاجتياحه بقصد شن هجمات. ووفقا لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، أفادت تقارير بانفجار جهاز متفجر مرتجل واحد على الأقل في مركبة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي خلال عملية توغل. كما قامت قوات الأمن الإسرائيلية بشن ثمانية عشر غارة جوية وثماني عمليات قصف ضد ٢٦ هدفا لحماس ردا على ما صنفته إسرائيل كأعمال عنف.

وفي ظل هذا الوضع، أفادت المستشفيات في غزة بأزمة متفاقمة تنطوي على نقص في اللوازم الطبية الأساسية. هناك حاجة للأدوية والمعدات اللازمة لعلاج الذين أصيبوا بجروح. وقام منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، الموجود حاليا في غزة، بزيارة مستشفى الشفاء أمس، حيث كان هناك نقص في عدد الأسرة للجرحى القادمين من الاحتجاجات عند السياج. ورأى مباشرة المرضى يحضرون على النقالة ويتركون في ساحة المستشفى، التي كانت تستخدم كمنطقة لتقييم حالة المرضى وتصنيفهم. أناشد إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية تيسير خروج المصابين بجروح خطيرة من غزة لتلقي العلاج الطبي، وأرحب بالخطوات التي اتخذتها مصر بحسب التقارير لتنفيذ ذلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بشجاعة الموظفين الطبيين الذين يواصلون المجازفة بحياتهم، مثل العاملين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الذين عانوا من خسائر بين صفوفهم. وأشعر بالحزن العميق لوفاة أخصائي صحي آخر أمس أثناء المظاهرات، وأؤكد من جديد حرمة المرافق الصحية والعاملين في المجال الطبي بموجب القانون الدولي. وكان الصحفيون أيضا من بين المصابين في مظاهرات أمس.

إن الحالة الإنسانية المزرية في غزة، التي أدليت بشأنها مرارا بيانات في هذه القاعة خلال السنة الماضية، تفاقمت لأن السلطة الفلسطينية لا تزال تمتنع عن دفع المرتبات لنحو ٢٠ ٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية في غزة. ولزيادة تعقيد الصورة الكئيبة في ٤ و ١١ أيار/مايو، قام متظاهرون بتدمير معظم المرافق على جانب غزة من معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) – المنفذ الرئيسي لدخول السلع والمواد إلى قطاع غزة. وأجرى أعضاء فريقي تقييما أوليا للموقع، ويمكنني القول بأن الأضرار واسعة النطاق وستعرقل وصول الوقود والسلع التي تمس الحاجة إليها إلى غزة لأسابيع قادمة. وإذ نتكلم الآن، تعمل الأمم المتحدة مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية لجلب المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح بالرغم من التدمير والأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالمعبر.

من خطط لذلك التدمير يشارك في تحمل المسؤولية عن تفاقم معاناة مليوني شخص في غزة. لقد دعا الأمين العام وشخصي مرارا الجميع إلى ممارسة ضبط النفس، واتخاذ كافة الخطوات الضرورية لتجنب التصعيد ولإجراء تحقيق في كافة الحوادث تحقيقا كاملا. وانخرطت مع جميع الأطراف لتنفيذ ذلك. البيانات العلنية لحماس ورسائلها تشير إلى نية استخدام الاحتجاجات الجماهيرية للتسلل إلى إسرائيل وشن هجمات على الإسرائيليين. هذه التصريحات والإجراءات تعرض للخطر حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء ولا يمكن تبريرها. وأود أن أؤكد مرة أخرى أنه يجب عدم استهداف المدنيين، ولا سيما الأطفال، من جانب أي جهة أو استخدامهم للتغطية على الأنشطة المسلحة أو تعريضهم للخطر أو المجازفة بحياتهم بأي شكل من الأشكال.

ومع استمرار العنف، عادت المشاكل التقنية إلى الظهور في شكل انخفاض آخر في إمدادات الكهرباء، مما أدى إلى حوالي ٢٢ ساعة من انقطاع الكهرباء في غزة. هذه تذكرة بالغة الأهمية بهشاشة الهياكل الأساسية في غزة.

اعتبارا من الغد، سيتعين على الأمم المتحدة مع الشركاء الدوليين التركيز على مضاعفة الجهود لتنفيذ مشاريع سيكون لها أثر مباشر على تحسين مرافق الكهرباء والماء والأوضاع الصحية بوصف ذلك أمرا ملحا.

إن التطورات في غزة تذكير مؤلم للغاية بالنتائج المدمرة للاستمرار في انعدام أفق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. أود أن أكرر تلك الرسالة، وخاصة بينما يحيي الفلسطينيون ذكرى النكبة، أو يوم الكارثة، حيث يذكرهم هذا اليوم بالتشريد خلال الحرب في الفترة بين ١٩٤٨ و ١٩٤٩، وهم يواصلون التظاهر في غزة والضفة الغربية في الأيام المقبلة. وعلينا حشد جهودنا دعما لحل سلمي للنزاع. ويجب علينا أن نطالب بصورة جماعية جميع الأطراف بالامتناع عن التدابير الانفرادية التي ما من شأنها إلا إبعادنا عن عملية السلام، وعوضا عن ذلك، العمل من أجل إنهاء الاحتلال والنهوض بالهدف المتمثل في إحلال السلام العادل والمستدام، الذي يبلغ أوجه في نهاية المطاف بقيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، وغزة جزء لا يتجزأ منها، والعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن وازدهار.

السيد العتيبي (الكويت): نشكركم في البداية على سرعة الاستجابة لطلبنا لعقد هذه الجلسة الطارئة. كذلك نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية المهمة عن الأحداث المأساوية الأخيرة التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة. وندين بأشد العبارات المجزرة التي ارتكبتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي يوم أمس، والتي راح ضحيتها أكثر من ٥٢ قتيلا، وآلاف الجرحى ليلتحقوا بقافلة الشهداء والجرحى الذين سقطوا في المظاهرات

السلمية التي ينظمها أبناء الشعب الفلسطيني منذ ٣٠ آذار/مارس الماضي في إطار إحياء ذكرى العودة إلى أرضه المحتلة.

هذه الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ما كان لها أن تستمر لو كان مجلس الأمن قد تصدى لها واتخذ إجراء بإدانتها، وحث إسرائيل على الكف عنها. ونأسف في هذا السياق لعدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد مشروع البيان الصحفي الذي اقترحته دولة الكويت يوم أمس، الذي يتطرق إلى الانتهاكات الإسرائيلية، ويدعو، في جملة أمور، إلى إجراء تحقيق دولي شفاف ومستقل في المجازر التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ومحاسبة مرتكبيها. وفي حال استمر المجلس في عجزه عن اتخاذ إجراء لإنشاء آلية تحقيق، سندعم أي تحرك نحو الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مجلس حقوق الإنسان لضمان محاسبة المسؤولين وعدم إفلاتهم من العقاب.

ندعو الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها ومساعيها، والعمل على ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات من خلال تقديم مقترحات لتجنب أعمال العنف والاستخدام المفرط للقوة من جانب سلطة الاحتلال الإسرائيلي. وتدعم دولة الكويت اتخاذ إجراءات وتدابير تسهم في توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ونشدد في هذا الصدد على ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٩٠٤ (١٩٩٤) بشأن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على ما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة وضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل.

نشعر بالقلق إزاء السياسات والتدابير والإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، والتي تستهدف تغيير الحقائق في الأرض المحتلة، وأبرزها استمرار الأنشطة الاستيطانية وتوسيع المستوطنات القائمة، وهي تدابير غير قانونية وغير شرعية، وتنطوي على انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، وبخاصة، القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كذلك فإن نقل بعض البعثات الدبلوماسية إلى القدس، وما يشكله ذلك من مخالفة صريحة وانتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحديدا القرارين ٤٧٦ (١٩٧٨) و ٤٧٨ (١٩٧٨). تلك القرارات التي اعتبرت تلك الإجراءات الأحادية باطلة ولا ترتب أي أثر قانوني. ونؤكد أن تلك الخطوات التي تتناقض مع القانون الدولي، إنما تسهم في تقويض جهود تحقيق السلام وتعمق التوتر وتفجر الغضب وتهدد بدفع المنطقة إلى لمزيد من العنف والفوضى وعدم الاستقرار.

إن دولة الكويت تؤيد المطلب الفلسطيني إزاء تفعيل بعض الآليات الدولية الموجودة حاليا، من قبيل اللجنة الرباعية، من خلال توسيع عضويتها لتشمل أطرافا إقليمية أخرى، على أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة لرعاية عملية السلام. كذلك نؤيد جميع الخطوات القانونية والسلمية التي تتخذها دولة فلسطين الشقيقة على المستويين الوطني والدولي لترسيخ سيادتها على القدس الشريف والأرض الفلسطينية المحتلة.

نشدد أيضا على أن السلام المنشود يجب أن يبدأ بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي سيكمل عامه الحادي والخمسين في غضون أيام، وذلك استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت المعقودة في عام ٢٠٠٢. وتقوم تلك المبادرة على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وتضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي، وبما يفضي إلى نيل الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية المشروعة كافة، بما فيها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

إن الشعب الفلسطيني ينتظر من الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، تفعيل ما آلت المنظمة على نفسها تحقيقه في

سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين، وفي هذا الصدد، نجدد تضامننا ووقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة، بما في ذلك حقوقه التاريخية والثابتة في القدس والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ونؤكد بأن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، وندعو الدول إلى الاعتراف بدولة فلسطين وبالقدس الشرقية المحتلة عاصمة لها.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد انعقدت جلسة اليوم لمناقشة مسألة العنف في الشرق الأوسط. نحن جميعا نشعر بالقلق إزاء العنف في الشرق الأوسط. إن الولايات المتحدة تأسف لوقوع خسائر في الأرواح البشرية، ولكن هناك الكثير من العنف في جميع أرجاء المنطقة، وسوف أذكر أن الكيل بمكيالين أمر شائع للغاية في هذه القاعة، واليوم كان ذلك مفرطا.

في الأسبوع الماضي، شنت القوات الإيرانية هجوما على مواقع إسرائيلية في مرتفعات الجولان بإطلاق قذائف من سوريا. لقد كان ذلك استفزازا طائشا وتصعيدا للحالة لا بد من وقفه. إنه مثال على العنف الإقليمي الذي يجب أن يستحوذ على اهتمامنا هنا في مجلس الأمن، كذلك في الأسبوع الماضي قامت القوات الإيرانية بالوكالة في اليمن بإطلاق قذائف على المملكة العربية السعودية. ولم تكن تلك المرة الأولى التي تفعل فيها ذلك. هذا أيضا عنف إقليمي ينبغي أن يستحوذ على اهتمامنا هنا في مجلس الأمن.

في الأيام الأخيرة، قام إرهابيو حماس الذين تدعمهم إيران بالتحريض على شن الهجمات على قوات الأمن الإسرائيلية وعلى الهياكل الأساسية. ذلك عنف ينبغي أن يستحوذ على اهتمامنا أيضا. إن القاسم المشترك في كل ذلك هو سلوك النظام الإيراني المزعزع للاستقرار، إنه نظام يصر على تصعيد العنف في جميع أرجاء الشرق الأوسط، بينما يحرم شعبه من حقوق الإنسان الأساسية.

ترحب الولايات المتحدة بإجراء مناقشة بشأن العنف في الشرق الأوسط. ونرحب بمناقشة الطرق التي يمكننا بها التعاون مع بعضنا البعض ممن أجل إنهاء ذلك العنف. لا توجد مناقشة تذكر في مجلس الأمن بشأن وجود إيران في سوريا المزعزع للاستقرار، وتصعيدها للعنف في اليمن، ودعمها للإرهاب في غزة وتكديسها لأسلحتها الخطيرة وغير الشرعية في لبنان.

مهما يكن من أمر، إن ما يدور في أذهان البعض هو أن الدعوة إلى عقد جلسة اليوم لم تكن من أجل مناقشة أي من أمثلة العنف تلك في الشر الأوسط. بل إن جلسة اليوم دعي إلى عقدها لمناقشة العنف الذي يوحي إلينا البعض بأنها مرتبط بافتتاح سفارة الولايات المتحدة في القدس بالأمس. يرى البعض، أن افتتاح السفارة هو السبب في الانخراط في العنف. كيف يمكن تبرير ذلك؟

كما قال رئيسينا عندكما أعلن ذلك القرار في شهر كانون الأول/ديسمبر، إن موقع سفارتنا لا يرتب أي أثار على حدود سيادة إسرائيل في القدس أو حل مسألة الحدود المتنازع عليها.

ولا تأثير له على الأماكن المقدسة في القدس. ولا يصدر حكما مسبقا على أي شيء قد يتفاوض عليه الطرفان في اتفاق للسلام. ولا يقوض آفاق السلام بأي شكل من الأشكال. مع ذلك، يزعم البعض أنه سبب للعنف.

لكن لنتذكر أن منظمة حماس الإرهابية تحرض على العنف منذ سنوات، قبل أمد طويل من قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها. في الأيام الأخيرة، وثقت العديد من المؤسسات الإخبارية تحريض حماس في غزة. وذكرت أن خرائط حماس واستخدامها لوسائط التواصل الاجتماعي تبين أسرع الطرق للوصول إلى المجتمعات المحلية الإسرائيلية في حال تمكن المتظاهرون من عبور

السياج الأمني. ونشرت تقارير عن رسائل حماس عبر مكبرات الصوت، تحث المتظاهرين على اجتياح السياج وتدعي زورا أن الجنود الإسرائيليين يفرون في حين أنهم لا يفعلون في واقع الأمر. وتستخدم حماس نفس مكبرات الصوت لحث الحشود على ''الاقتراب، الاقتراب من السياج الأمني''.

وقد هاجمت حماس معبر كرم أبو سالم، أكبر منفذ في غزة لدخول الوقود والأغذية واللوازم الطبية. يبين هذا مدى التصميم على جعل حياة الفلسطينيين بائسة. إنهم يشعلون قنابل حارقة معلقة في طائرات ورقية ويحاولون جعلها تحلق فوق إسرائيل لإحداث أكبر قدر ممكن من الدمار. وعندما سئل الإرهابي أمس لماذا رسم صليب معقوف على طائرته الورقية المشتعلة، رد قائلا ''يجن جنون اليهود عند ذكر هتلر''. هذا هو ما يعرض سكان غزة للخطر. ولا يخطئن أحد: حماس مسرورة نتيجة ما حدث بالأمس.

إنني أسأل زملائي هنا في مجلس الأمن، من منا يقبل هذا النوع من النشاط على حدوده؟ لا أحد. ما من بلد في القاعة سيتصرف بقدر أكبر من ضبط النفس من إسرائيل. في الواقع، فإن سجلات العديد من البلدان الممثلة هنا اليوم توحي بأنها ستكون أقل ضبطا للنفس بكثير. إن أولئك الذين يشيرون بأن العنف في غزة له صلة بموقع السفارة الأمريكية مخطئون تماما. على العكس، فإن العنف يصدر عمن يرفضون وجود دولة إسرائيل في أي مكان. هذا الدافع، تدمير دولة عضو في الأمم المتحدة، بغير مشروع بدرجة لا يستحق معها إلا الوقت لإدانته، لا وقتنا في مجلس الأمن.

إن افتتاح السفارة الأمريكية في القدس أمس مدعاة لاحتفال الشعب الأمريكي. إن نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس هو الصواب عينه. إنه تجسيد لإرادة الشعب الأمريكي. إنه تعبير عن حقنا السيادي في مكان سفارتنا، حق يطالب به الجميع في القاعة لبلدانهم. والأهم أن نقل سفارتنا إلى القدس يعكس أيضا حقيقة أن القدس عاصمة إسرائيل. وكانت عاصمة إسرائيل منذ إنشاء الدولة. إنها العاصمة القديمة للشعب اليهودي. لا يوجد اتفاق سلام مقبول لا تظل القدس في إطاره عاصمة لإسرائيل. إن إدراك هذا الواقع يجعل السلام أكثر قابلية للتحقيق، لا أقل. الولايات المتحدة على استعداد لدعم مفاوضات السلام واتفاق سلام بكل الطرق الممكنة. لا نريد شيئا أكثر من السلام، سلام تتمتع فيه شعوب جميع المعتقدات بحرية العبادة في القدس، سلام تحترم فيه حقوق جميع الناس وتكون فيه آفاق المستقبل مشرقة لجميع الشعوب. لن يتحقق هذا السلام إلا إذا كان متجذرا في الواقع الذي يختار كثيرون إنكاره. إن تصرف الولايات المتحدة أمس عزز الواقع والرغبة في السلام. ونتمنى مخلصين أن تنضم إلينا دول العالم في هذا المسعى من أجل سلام دائم وواقعي ودائم.

في الختام، أود أن أتوقف لحظة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لاستقلال إسرائيل. هنا في مجلس الأمن، باسم الشعب الأمريكي، أود أن أهنئ أصدقاءنا في إسرائيل على الإنجاز الرائع لـ ٧٠ عاما من الاستقلال. من بدايات متواضعة وبائسة، حقق شعب معتز بنفسه رؤية النبي أشعيا المتمثلة في جعله نورا للأمم. أتمنى أن تكون الـ ٧٠ عاما المقبلة أعوام قوة وأمل وسلام.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الموضوعية. وأود أن أشكره وفريقه على كل ما يقومون به لمحاولة تهدئة العنف. وأود أيضا أن أكرر إشادته بالموظفين الطبيين في الميدان، وكذلك النداء الذي وجهه من أجل تيسير إجلاء الجرحى.

لقد شهدنا سلسلة من الخسائر في الأرواح والإصابات وحجما من إطلاق النيران في غزة أمس، وقد صدم هذا وروع معظمنا. ما شهدنا خلال الأسابيع الأخير نمط مألوف يبعث على الأسى، يشمل موت الأطفال. في وقت بالغ الحساسية في المنطقة، ندعو إلى الهدوء وضبط النفس. إن استمرار تصعيد

العنف لا يخدم مصالح أحد. إنه يدمر فحسب جهود السلام والأمن الإقليمي الأوسع نطاقا.

نفهم أن ٦٠ شخصا قتلوا أمس في غزة، ستة منهم من الأطفال. وأفادت تقارير بجرح حوالي ٢ ٧٧١ شخصا، منهم أكثر من ١ ٣٠٠ أصيبوا بالذخيرة الحية. ويعني عدد القتلى يوم الاثنين أن ٩٠ فلسطينيا قتلوا في الأسابيع الستة الماضية لاقترابهم من السياج المحيط بغزة. وهناك حاجة ملحة إلى الوقوف على الحقائق المحيطة بأحداث الأمس، بما في ذلك أسباب اعتبار هذا الحجم من الذخيرة الحية له ما يبرره. إن حق الشعب الفلسطيني في الاحتجاج السلمي لا يمكن إنكاره. وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق عميق لأن الاحتجاجات السلمية في غزة، تستغل من جانب العناصر المتطرفة. فعلى سبيل المثال، شهدنا أجهزة متفجرة مرتجلة تستهدف قوات تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية، وشهدنا استخدام القنابل الحارقة. هذا أمر غير مقبول.

للفلسطينيين الحق في الاحتجاج السلمي، ولإسرائيل حق لا ينكر في حماية حدودها من حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية والتهديدات. ولا تزال المملكة المتحدة تؤيد بقوة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. نحن ندرك أن اليوم ذكرى حساسة بالنسبة للفلسطينيين. ونناشد إسرائيل التحلي بضبط النفس وفقا للقانون الدولي، وأكثر من أي شيء آخر، التأكد من عدم لجوء قواتها الأمنية إلى استخدام القوة المفرطة.

إن حجم الذخيرة الحية المستخدمة في غزة أمس وما ترتب على ذلك من عدد القتلى مثير للقلق ولا يمكن للمجلس تجاهله. وأود أن أؤكد مجددا تأييد المملكة المتحدة لإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك مدى تماشي قواعد الاشتباك لقوات الأمن الإسرائيلية مع القانون الدولي. عدد القتلى وحده يستحق إجراء هذا التحقيق الشامل. ولا نزال نحض على إعلان نتائج التحقيقات، وأن تتم محاسبة المسؤولين إذا ما تبين وقوع مخالفات.

إن موقفنا بشأن وضع القدس ونقل سفارة الولايات المتحدة معروف جيدا. موقفنا واضح وقائم منذ أمد طويل. وهو أنه ينبغي تحديد وضع القدس من خلال تسوية تفاوضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأنه ينبغي أن تكون القدس في نهاية المطاف العاصمة المشتركة للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية. علينا أن نتطلع قدما، وعلينا أن نعمل على نحو عاجل صوب تسوية المسائل التي طال أمدها بين إسرائيل والشعب الفلسطيني. وشأنها شأن المجلس، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بالحل القائم على وجود دولتين، وبالقدس عاصمة مشتركة، وبتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. ونرى أن المفاوضات صوب الحل القائم على وجود دولتين باعتبارها أفضل وسيلة لإنهاء الاحتلال وتلبية التطلعات القومية للشعبين اليهودي والفلسطيني.

ولكننا نحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى العملية السياسية التي تحقق الحل القائم على وجود دولتين. ونتفق مع الممثل الشخصي للأمين العام بأن الحالة في غزة تبعث على اليأس وآخذة في التدهور، ويجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أختتم كلمتي بالطلب إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومكتبه، طرح مقترحات لمعالجة الحالة في غزة. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات تخفيف القيود المفروضة على الوصول والتنقل والدعم الدولي العاجل للهياكل الأساسية ومشاريع التنمية الاقتصادية. نكرر تأييدنا لعملية المصالحة التي تقودها مصر وعودة السلطة الفلسطينية إلى تولي الإدارة الكاملة في قطاع غزة.

السيد يورينتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم، ونشكر وفد الكويت على طلبه عقدها.

فيما يلي أسماء أول ١٠ أشخاص قتلتهم قوات الأمن التابعة لدولة الاحتلال بالأمس في غزة وهم: ليلى أنور الغندور، سنها ثمانية أشهر، عز الدين السماك سنه ١٤ عاما، وصال فضل عزت الشيخ خليل سنها ١٥ عاما، أحمد عادل موسى الشاعر، ١٦ سنه عاما، سعيد محمد أبو الخير، سنه ١٨ عاما، إبراهيم أحمد الزرقاء، سنه ١٨ عاما، علي إيمان صادق الشيخ، سنه ١٩ عاما، زايد محمد حسن عمر، سنه ١٩ عاما، مصطفى فوزي أبو لولي سنه ١٩ عاما، أنس حمدان سليم قاضي سنه ٢١ عاما. أما واليوم فنقف دقيقة صمت تخليدا لذكرى الضحايا. ومع ذلك، أعتقد أيضا أن التزام الصمت لمدة دقيقة يذكرنا بأن مجلس الأمن ليس فعّالا.

إن مجلس الأمن، لم يخذل الشعب الفلسطيني الآن فقط أو في السنوات الأخيرة، ولكنه فعل ذلك خلال العقود الماضية. لذلك، بوصفنا عضوا في مجلس الأمن، ومن خلال أخي، المراقب عن فلسطين، الموجود هنا معنا اليوم، أود أن أعتذر لستة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين فقدوا منازلهم ويعيشون الآن في مخيمات بعيدة عن الأرض التي ولدوا فيها. وأعتذر عن الوعد بإنشاء دولة فلسطينية الذي لم يتم الوفاء به طيلة أكثر من ٧٠ عاما. وأعتذر عن أكثر من ٥٠ عاما من الاحتلال وعن الاستمرار في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن المجتمع الدولي يخذلهم. وأعتذر عن ١٠ سنوات من الحصار الوحشي في غزة وعن تشييد جدار العار على طول الضفة الغربية. إن المجتمع الدولي يخذلهم.

أعتذر عن نقاط التفتيش الإسرائيلية، التي يجب على الفلسطينيين أن يجتازوها يوميا في طريقهم إلى العمل. إن المجتمع الدولي يخذلهم. وأود أن أعتذر لأكثر من ٩٧ فلسطينيا، لاقوا حتفهم في الأسابيع الستة الماضية، من بينهم ١٢طفلا، منذ بدأت في آذار/مارس مسيرة العودة الكبرى. لقد خذلهم المجتمع الدولي، ومجلس الأمن. أود أن أعتذر لأكثر من ١٢ ٠٠٠ فلسطيني من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال الذين جرحوا وربما أصيبوا بإعاقات دائمة نتيجة العدوان الإسرائيلي. يوجد أكثر من ٥٠٠ ٣ شخص منهم يعانون من جروح متفاوتة في شدتها، وهي جروح ناجمة عن الضرب بالذخيرة الحية وستتركهم مشوهين على نحو دائم. إن المجتمع الدولي يخذلهم. أعتذر لأكثر من ٣٠٠ من الفتيان والفتيات الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية أو في مراكز الاحتجاز. ويُحاكم البعض منهم في المحاكم العسكرية، والبعض الآخر رهن الاحتجاز الإداري. لقد خذلهم المجتمع الدولي، ومجلس الأمن.

أود أن أعتذر لـ ١٦٩ من العاملين في المجال الصحي الذين أصيبوا بجروح أثناء تقديمهم المساعدة الطارئة إلى الشعب الفلسطيني على طول الحاجز الذي يفصل بين إسرائيل وغزة. إن المجتمع الدولي يخذلهم أيضا. وأعتذر عن الأضرار التي لحقت بـ ١٨ سيارة إسعاف في الأسابيع الأخيرة، واعتذر للمستشفيات والمراكز الصحية في غزة التي انهارت بسبب عدم كفاية الإمدادات من الغاز والماء والكهرباء. وأود أن أعتذر عن الأربع ساعات من إمدادات الكهرباء التي تقدم إليها كل يوم. لقد خذلهم المجتمع الدولي.

أعتقد أن من الضروري التوضيح بأنه على الرغم من وجود طرفين في هذا النزاع السيئ السمعة، لأنه ليس نزاعا على قدم المساواة، فنحن نتعامل مع احتلال غير شرعي، ودولة محتلة وأرض محتلة. إن إسرائيل هي الدولة القائمة بالاحتلال وفلسطين واقعة تحت الاحتلال. وتوجد إجحافات تاريخية وصارخة. فقد استخدم أحد الطرفين القوة لاحتلال أرض الطرف الآخر، ولا يزال يستخدمها. ويقوم أحد الطرفين بتشريد المدنيين قسرا ومصادرة الأراضي، وتدمير المنازل، ويواصل نقل المستوطنين إلى المستوطنات المبنية بصورة غير قانونية. لقد فرض طرف واحد الحصار على غزة مما أدى إلى عواقب إنسانية مروعة. وكما ذكر السيد ملادينوف ببلاغة، أصبحت غزة سجنا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القرار الانفرادي الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة سفارتها في مدينة القدس المحتلة، ما من شأنه إلا زيادة حدة التوترات. وتكرر بوليفيا إدانتها القاطعة لذلك القرار، لأنه ينتهك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. إن الولايات المتحدة، كونها داعمة للدولة القائمة بالاحتلال، أصبحت عقبة في طريق السلام. بل إنها جزء من المشكلة وليست جزءا من الحل.

وبعد مشاهدة الأحداث الأخيرة، تعتقد بوليفيا أنه ينبغي تفعيل آليات المحكمة الجنائية الدولية المعنية للتحقيق في المسألة، وتحديد المسؤولين عن الجرائم المرتكبة خلال مسيرة العودة الكبرى، كي يخضعوا للمساءلة. بالنظر إلى المشهد الحالي، نلتزم التزاما شديدا بالمشاركة في جميع الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للحالة. وفي ذلك الصدد، ندعم مبادرات من قبيل خريطة الطريق، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وغيرها من المبادرات التي تشكل ضمانات لتحقيق سلام عادل ودائم ليتسنى للشعبان العيش داخل حدود آمنة. نكرر إيماننا بأن الحل الوحيد الطويل الأجل يتمثل في حل الدولتين، الذي وفقا له تقام في نهاية النطاف دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ المعترف بها دوليا وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

في الختام، سمعنا الكثير من الكلام عن إيران، ثم إيران، ثم إيران. لقد سمعنا الكثير من الكلام عن حماس، ثم حماس، ثم حماس. لكننا لم نسمع شيئا عن السبب الحقيقي للحالة الراهنة، وهو الاحتلال، ثم الاحتلال، ثم الاحتلال. عندما ينتهي الاحتلال، يمكننا أن نناقش ما إذا كان هناك امتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. بوليفيا لن تبرر أبدا الإرهاب. وفي الوقت نفسه، لن نقع في شرك الزعم بأن المشكلة تقع على عاتق حماس عندما تكون المسألة الأساسية هي أن دولة تعترف بها المنظمة تحتل بصورة غير مشروعة أراضي دولة أخرى لإخضاع شعب لظروف لا إنسانية.

هذا انتهاك منهجي لميثاق الأمم المتحدة. لن يسعنا القول بأننا قمنا بواجبنا إلا عندما ينتهي الاحتلال.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الواقعية للغاية التي قدمها هذا الصباح. بما أننا عقدنا مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة قبل أسبوعين (انظر S/PV.8244)، سأركز ملاحظاتي اليوم على الحالة الراهنة في غزة.

إننا نشعر بالجزع من أعمال العنف التي شهدناها في غزة منذ ٣٠ آذار/مارس، ولا سيما التصعيد الحاد أمس. إن كل روح تزهق تشكل مأساة، إلا أن عدد القتلى كان الأعلى في يوم واحد منذ بداية الاحتجاجات. حقا كان أمس اليوم الأكثر دموية منذ النزاع الأخير في غزة في ٢٠١٤.

أمس قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٦٠ فلسطينيا على الأقل وأصيب أكثر من ٢ ٠٠٠. واستخدمت قوات الأمن الإسرائيلية مرة أخرى الذخيرة الحية، بما في ذلك عند الإطلاق صوب الأطفال. هناك تقارير تفيد بأن عددا من الأطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاما كانوا من بين الذين قتلوا بالأمس، إضافة إلى سبعة أطفال قتلوا في الأسابيع السابقة. إننا ندين أعمال القتل، ونعرب عن تعازينا فيما يتصل بالخسارة الفادحة في الأرواح.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، لإسرائيل الحق في حماية نفسها وحماية سكانها داخل حدودها. لكن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسؤولية عن حماية المدنيين الفلسطينيين، ويجب أن تحترم تماما الحق في التظاهر السلمي؛ وحماية المدنيين؛ وتضمن أن يكون استخدام القوة والتدابير الأخرى المتخذة متناسبا بشكل دقيق. ويجب ممارسة استخدام

القوة الفتاكة بأقصى درجات ضبط النفس وكملاذ أخير فقط. هذه الحوادث تثير شواغل جدية فيما يتعلق بمدى توافقها مع القانون الدولي، ويجب إجراء تحقيق مستقل وشفاف، على نحو ما دعا إليه الأمين العام، من بين جملة أمور أخرى.

ونحث جميع الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح وحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال. وهذا يعني عدم استهداف الأطفال في أعمال العنف وكذلك عدم تعريض الأطفال للأذى أو تشجيعهم على المشاركة في أعمال العنف. ونحث قوات الأمن الإسرائيلية على الامتناع عن استخدام القوة ضد المتظاهرين المدنيين العزل وممثلي وسائط الإعلام. كما أننا ندعو حماس والذين ينظمون المظاهرات إلى تجنب أي استفزازات وضمان بقاء الاحتجاجات غير عنيفة وسلمية.

إضافة إلى ذلك، يجب ألا ننسى أن سكان غزة يعيشون في ظروف لا تطاق منذ فترة طويلة جدا، في حالة إنسانية تشهد الآن المزيد من التدهور. ومن أجل التصدي لهذه الحالة وتمكين غزة من التعافي، يجب تخفيف القيود المفروضة على التنقل وسبل الوصول. ونؤيد الاقتراح الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة للتو بالحاجة إلى طرح أفكار محددة في هذا الصدد.

في هذا الوقت، يحيي الإسرائيليون والفلسطينيون ذكرى لحظات فارقة في تاريخهم تمثل نقاطا مرجعية هامة للشعبين. إن موقف السويد وموقف الاتحاد الأوروبي بأسره بشأن وضع القدس باعتبارها مسألة من مسائل الحل النهائي واضح ولن يتغير. للأديان الإبراهيمية الثلاثة – اليهودية والإسلام والمسيحية – روابط قوية بالقدس يجب الحفاظ عليها. ولا بد من إيجاد سبيل عبر المفاوضات للتوصل إلى حل لوضع القدس باعتبارها عاصمة مستقبلية للدولتين تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتمشيا مع سياسة الاتحاد الأوروبي القائمة منذ أمد طويل، سنواصل احترام توافق الآراء الدولي بشأن وضع القدس المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، بما في ذلك بشأن مكان التمثيل الدبلوماسي، حتى حل الوضع النهائي للقدس.

وكما ذكرنا في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، نأسف لقرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس. هذا يتعارض مع القانون الدولي وقرارات المجلس.

يجب أن تكون أولويتنا الفورية هي نزع فتيل التوترات الحالية على أرض الواقع، إذ يتوقع اندلاع المزيد من المظاهرات اليوم وفي الأيام المقبلة. لا يمكن السماح باستمرار العنف القاتل. يجب على جميع الأطراف أن تتخذ خطوات فورية من أجل التهدئة، وعلى المجلس مسؤولية العمل بنشاط لتعزيز هذه الجهود. ويؤسفنا عدم التمكن من اعتماد البيان الصحفي الذي اقترحته الكويت أمس ونأمل في إيجاد طريق للمضي قدما بشأن تعبير علني مناسب عن الموقف دون مزيد من التأخير. أعتقد، أن هناك إجماعا حول هذه الطاولة في الدعوات إلى ضبط النفس والتهدئة لكسر حلقة العنف وتخفيف الحالة المتردية في غزة واستئناف مفاوضات جادة صوب تحقيق السلام.

يجب ألا تسهم زيادة عدم الاستقرار الإقليمي في تهميش القضية الإسرائيلية – الفلسطينية. ويجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى الانخراط على سبيل الاستعجال لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات من أجل تعزيز الحل القائم على وجود دولتين. المصالحة بين الفلسطينيين وإعادة بسط سيطرة السلطة الفلسطينية في غزة ضرورية أيضا. ووقف بناء المستوطنات وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر أمر أساسي. لقد حان الوقت لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الطارئة، وأشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة والمثيرة للقلق.

إن بيرو تشعر بالفزع إزاء الحالة في غزة، حيث قتل ما لا يقل عن ٦٠ فلسطينيا أمس فقط، بالإضافة إلى العشرات من القتلى والآلاف من الجرحى الآخرين في الأيام والأسابيع الأخيرة. ونلاحظ مع الأسى بوجه خاص أن الكثير من الضحايا كانوا من القصر. إن هذه الأعمال غير المقبولة تتعارض مع أدنى معايير التعايش والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

وتعتقد بيرو أن أعمال العنف التي وقعت أمس وفي الأسابيع الأخيرة، بسبب نطاقها وتداعياتها من حيث الخسائر في الأرواح البشرية، يجب أن تخضع لتحقيق شامل وشفاف ومستقل من شأنه أن يتيح تحديد المسؤولية. وسيكون من الضروري على وجه الخصوص تحديد مدى امتثال السلطات الإسرائيلية وقواتها لمبادئ التناسب والحيطة والشرعية، بالنظر لأنها تؤكد أنها تتصرف في دفاع مشروع عن النفس. وسيتعين أيضا أن يحدد ما إن كان الفلسطينيون ارتكبوا أعمال عنف وتحريض بما يتجاوز ممارسة حقوقهم وحرياتهم في التجمع والتعبير، وبما يعرض حياة الأطفال والشباب للخطر.

إننا نتفق مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش على ضرورة قيام إسرائيل بمعايرة استخدام القوة والتقليل إلى أدنى حد من استخدام الذخيرة الحية. ينبغي عدم استخدام القوة الفتاكة إلا كملاذ أخير، حال وجود تهديد وشيك بالموت أو الإصابة البالغة. وبالمثل، تمشيا أيضا مع ما قاله الأمين العام، نعتقد أنه على حماس وقادة المظاهرات في غزة إبعاد المتظاهرين عن السياج الإسرائيلي والامتناع عن جميع أعمال العنف والاستفزازات ومحاولات اجتياح السياج. ونشدد مرة أخرى على أنه في سياق أي تقييم للعنف في غزة، يجب إيلاء الاهتمام الواجب لأسبابه الجذرية، لا سيما الحالة الإنسانية المأساوية للسكان. إن لم يحدث ذلك، فإن استمرار ندرة السلع والخدمات الأساسية، فضلا عن حصار ملايين الفلسطينيين سيستمر في تهيئة سيناريو مثالي لأولئك الذين يروجون للعنف والتطرف.

وتعتقد بيرو أن الأحداث المؤسفة التي تجمعنا هي دليل آخر على التدهور الشديد والمتصاعد للظروف السياسية والإنسانية المتصلة بالقضية الفلسطينية فضلا عن غياب آفاق التوصل إلى حل نهائي. ونلاحظ مع القلق أن هذه البيئة الهشة والقرارات الانفرادية والإجراءات المتخذة فيما يتعلق بمدينة القدس يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد للعنف. ويجب أن نتذكر أنه يجب التفاوض بشأن الوضع النهائي للقدس بشكل مباشر بين الطرفين.

ونناشد مرة أخرى السلطات السياسية والدينية والاجتماعية والقادة من الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، العمل باعتدال وتشجيع استئناف حوار رفيع المستوى من شأنه أن يمكن الشعبين ومنطقة الشرق الأوسط ككل من المضي قدما نحو تحقيق سلام مستدام. ونكرر دعوتنا للطرفين استئناف المفاوضات المباشرة بهدف التوصل إلى حل نهائي للنزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع دولتين تعيشان في سلام جنبا إلى جنب، داخل حدود معترف بها دوليا وبصورة متبادلة.

في الختام، من الضروري أن يعمل المجلس بوحدة بشأن هذه المسألة، لا بموجب القرارات التي اتخذها والمسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين الموكلة إليه بموجب الميثاق فحسب، بل نظرا للالتزام الأخلاقي بالدفاع عن الحياة في المقام الأول.

السيدة إيدجانغ مانغي (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): يود وفد بلدي في البداية، أن يشكر الكويت على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الطارئة بشأن الشرق الأوسط، وتحديدا بسبب خطورة الأحداث الأخيرة على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة. كما نشكركم، سيدتي الرئيسة، على التعجيل بعقد جلسة المجلس. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف على عرضه المقتضب الواضح والشامل والمقلق للغاية.

لقد شهدنا جميعاً أحداث يوم أمس الدامية في قطاع غزة، التي تناولتها وسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم. وتشير التقديرات إلى مقتل أكثر من ٥٠ شخصا، بمن في ذلك أطفال، وبلغ عدد المصابين الفلسطينيين أكثر من ٥٠٠ ٢ شخص، منهم ٣٠٠ ١ أطلقت عليهم قوات الدفاع الإسرائيلية النار. ويبدد الموت والضرر الناجمان عن بدء مسيرة العودة الكبرى، في أواخر شهر آذار/مارس، الآمال في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في غزة. ويأسف وفد بلدي لهذه الحالة ولهذه الوفيات، ونحث المجتمع الدولي على معالجة هذه الحالة.

وكما قلنا خلال الجلسة الطارئة السابقة (انظر S/PV.8219) التي عقدت في ٣٠ آذار/مارس، تدعو جمهورية غينيا الاستوائية الطرفين إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى أعمال عنف. ويجب وقف أعمال العنف فوراً وبصورة نهائية، ويجب على الطرفين الالتزام بالقانون الدولي على النحو المنصوص عليه في مختلف قرارات الأمم المتحدة.

إن هذه الحوادث لا تزيد من حدة التوترات القائمة بشأن القضية الفلسطينية فحسب، ولكنها تزيد أيضا من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والإنساني الطويل الأمد الذي يعاني منه سكان غزة. ويتضح ذلك من طلب المساعدة الطبية الطارئة من مصر المجاورة ومن احتمال نقل الجرحى.

وتعتبر غينيا الاستوائية المطالب التاريخية للفلسطينيين مطالب عادلة، وفقا للبيانات العديدة للاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة. ونعتقد أيضا أن لإسرائيل الحق في العيش في سلام وأمن. ويجب أن تعترف إسرائيل بأنه، مثلما لا يمكن إنكار حقها في الوجود، لا يمكن أيضا إنكار حق فلسطين في الوجود. وبهذه الطريقة فقط يمكن أن تتعايش دولتان مستقلتان، القدس عاصمتهما المشتركة. لذلك، يجب على الطرفين الالتزام بالقانون الدولي على النحو المعرب عنه في مختلف القرارات ذات الصلة.

وعند تناول القضية الفلسطينية، لا يمكننا تجاهل الدور الهام للدول التي لها تأثير سياسي في الشرق الأوسط، والتي يمكنها، بل ويجب عليها، أن تقوم بدور وسيط بارز بين المتحاربين، وأن تشجع، من بين أمور أخرى، على تنفيذ القرارات المنبثقة عن المنظمة التي استثمرنا فيها كل ثقتنا فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات في العالم وحلها.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية المفصلة والزاخرة بالمعلومات ونهجه المتزن تجاه حالة مقلقة بشكل خاص، والتي نبهنا باستمرار إلى تطوراتها.

يمثل الأمس واليوم ذروة شهر ونصف من أعمال العنف والقمع التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد المتظاهرين الفلسطينيين في غزة. إن التحذيرات المتكررة إلى المجلس، بما في ذلك التحذير الفرنسي، منذ أواخر شهر آذار/مارس، قد تم تجاهلها. وقد استمر تدهور الحالة الميدانية بشكل متواصل، ووصل بشكل صادم عدد القتلى من المتظاهرين إلى ٦٠ قتيلا، مما يرفع عدد المتظاهرين الفلسطينيين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية خلال الشهر والنصف الماضيين إلى ما يناهز ١٠٠ شخص. إن الأرقام المأساوية غنية عن البيان.

أولاً، إن الحالة الراهنة في غزة مثال جديد مأساوي عن العواقب الإنسانية المترتبة عن استمرار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ونتيجة للغياب التام للأمل في التوصل إلى حل سياسي. لقد كنا نقول هذا منذ سنوات: إن الحالة السائدة في غزة غير مستدامة. والعنف المستمر هو نفسه متجذر في عقد من الحصار الإسرائيلي، الذي تفاقم جراء الجمود الذي تشهده عملية المصالحة والعواقب الإنسانية المترتبة عن ذلك. إن الاحتجاجات المدعومة من جانب حركة حماس التي جرت خلال الأسابيع الأخيرة تغذيها هذه الحالة، إلى جانب غياب أي أمل فيما يخص عملية السلام مع إسرائيل أو في تحقيق

المصالحة الفلسطينية، وغياب أي آفاق للتحسن الاقتصادي، بسبب الحصار البري والجوي والبحري الذي أدى إلى أحد أعلى معدلات البطالة في العالم التي بلغت ٤٠ في المائة، وبلوغ نصيب الفرد من الدخل أقل مما كا عليه قبل ٢٥ سنة؛ ولأن أكثر من نصف عدد الشباب دون سن الثامنة عشرة، في هذا السياق، فإن أمله في تحقيق السلام تحول إلى شعوره بعدم وجود شيء يخسره.

ولا يمكن فصل المأساة التي تتكشف عن اليأس الذي يعيشه سكان غزة. ولهذا السبب، إلى جانب وقف التصعيد، وهو أمر ضروري وفوري، وعدا تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة، من الضروري العمل على التوصل إلى حلول مستدامة لغزة في السياق الأوسع للحل القائم على دولتين. ولهذا السبب، نحث السيد ملادينوف على الانخراط بقوة في هذا الصدد في قطاع غزة.

ثانيا، إن سجل قمع المظاهرات الأسبوعية منذ ٣٠ آذار/مارس مثير للصدمة. وتم يوم أمس بلوغ مرحلة جديدة، مما يهدد ببلوغ نقطة اللاعودة وبداية دوامة من العنف لا يمكن السيطرة عليها. ومنذ ٣٠ آذار/مارس، قُتل ٩٩ فلسطينيا، بينهم ١٢ قاصرا، أثناء تظاهرهم على طول الخط الفاصل في غزة. ويرجع هذا العدد الكبير من الخسائر بشكل مباشر إلى الرد غير المناسب وغير المتناسب لقوات الأمن الإسرائيلية. وقد أدان الرئيس ماكرون أمس، بوضوح أعمال العنف التي قامت بها القوات المسلحة الإسرائيلية. ويجب توضيح هذه الحوادث الخطيرة بشكل كامل، ونذكّر في هذا الصدد بطلب الأمين العام إجراء تحقيق مستقل وشفاف.

وفي الأجل القريب، يجب الوفاء بمتطلبين أساسيين لإنهاء هذه الدورة التي تهدد بالاستمرار في هذا اليوم ذاته مع المظاهرات المتعلقة بالاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للنكبة الفلسطينية في عام ١٩٤٨: وهما من ناحية، الإحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي الواجب التطبيق تماما في قطاع غزة؛ ومن ناحية أخرى، احترام حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التظاهر السلمي. ويجب اتخاذ أي خطوات تقوم بها إسرائيل لحماية أمنها، وهو شاغل مشروع نتفهمه، في إطار في هذا السياق. لذلك، ندعو السلطات الإسرائيلية إلى التصرف بشكل حكيم، والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس وتجنب الاستخدام غير المتناسب للقوة. إن إسرائيل دولة تحكمها سيادة القانون ويجب عليها، على هذا النحو، أن تطبق قواعد الاشتباك التي تحترم المعايير الدولية للقانون والنظام، وفقا لالتزاماتها الدولية.

إننا ندين إطلاق النار العشوائي على المتظاهرين، الذي كان منهجياً في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما بالأمس. ولا شيء يمكن أن يبرر ذلك. ويجب عدم استخدام الأسلحة الفتاكة ضد المتظاهرين العزل الذين لا يشكلون أي خطر جدي أو وشيك. هذه هي رسالة العديد من المنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات الإسرائيلية والفلسطينية. وهي تؤكد على الخطورة البالغة للجروح الناجمة عن إطلاق النار على المتظاهرين دون أي مبرر فيما يتعلق بالأمن، خصوصا وأن النظام الصحي في غزة قد تجاوز قدرته الاستيعابية، ويقترب من نقطة الانهيار.

وفي الوقت نفسه، ندعو المحتجين إلى الامتناع عن أي أعمال استفزازية أو أعمال عنف، ونحذر أولئك، وبشكل أساسي حركة حماس، الذين سيسعون إلى اختطاف المظاهرات أو استخدامها لتهديد أمن إسرائيل على طول الخط الفاصل.

وكما يعلم الأعضاء، فإن فرنسا لن تقوض أمن إسرائيل على الإطلاق.

وفي ظل سياق إقليمي يزداد توترا، ولا سيما على الحدود الشمالية لإسرائيل، فإن خطر تدهور الحالة وتصاعدها لتخرج عن نطاق السيطرة مرتفع للغاية، ليس في قطاع غزة فحسب، بل أيضا في الضفة الغربية والقدس. ولذلك، يجب على الجميع

ممارسة ضبط النفس والتحلي بروح المسؤولية، وبخاصة المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين في تصريحاتهم.

كما يتعين على مجلس الأمن أن يتكلم بصوت قوي من أجل المساعدة على منع استمرار التصعيد. وهذه نقطة أساسية. إن الصمت الذي يمارسه المجلس منذ بداية الأزمة يصبح أكثر استعصاء على الفهم على نحو متزايد. وقد ترك فراغا خطيرا منذ يوم أمس. ويجب الاستعاضة عن هذا الصمت بإصدار بيان علني واضح من دون تأخير. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن فرنسا على استعداد للعمل بروح بناءة مع شركائها. فلا يمكن منع مجلس الأمن من التكلم بشأن هذه المسألة الخطيرة، وإلا فإن رسالته في حد ذاتها، إن لم تكن علة وجوده، ستكون على المحك.

أنتقل الآن إلى نقطتي الأخيرة. ففي السياق المتوتر الذي وصفته للتو، تتمثل مسؤوليتنا الجماعية في الحفاظ على المعايير الكفيلة وحدها بأن تؤدي، في حينه، إلى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وقضية القدس في صميم تلك المعايير لأنها شرط مسبق للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفوق ذلك، لتحقيق الاستقرار الإقليمي. فقضية القدس تهم المجتمع الدولي بأسره.

وقد كانت القدس موضوعا للعديد من قرارات مجلس الأمن. وينبغي للطرفين، في ذلك السياق، دراسة وضع القدس في مناقشاتهما من أجل التوصل إلى اتفاق للسلام. وتمشيا مع توافق الآراء السائد منذ ٧٠ عاما في أوساط المجتمع الدولي، فإن فرنسا لا تعترف بأي سيادة على القدس من دون التوصل إلى اتفاق. ولذلك لم نعترف، في أعقاب نزاع حزيران/يونيه ١٩٦٧، بضم القدس الشرقية التي تشكل جزءا من الأراضي المحتلة بموجب القانون الدولي.

وبالمثل، لم نعترف، في عام ١٩٨٠، بإجراءات إسرائيل الأحادية الجانب فيما يتعلق بالقدس. وقد اتخذ مجلس الأمن القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) ٤٧٨ (١٩٨٠) اللذين ينصان، بوجه خاص، على مبدأين. أولا، إن أي قرار أو إجراء يغير وضع أو طابع القدس يُعتبر لاغيا وباطلا ويجب إلغاؤه. وثانياً، يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تنقلها من المدينة. وذلك ما حدث نتيجة للقرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، من دون استثناء.

وينبغي أن تصبح القدس عاصمة لدولتين – إسرائيل وفلسطين – وفقا للطرائق التي يتعين تحديدها عن طريق التفاوض. ولا يمكن الاستعاضة عن ذلك بأي قرار انفرادي. وقد أدانت فرنسا القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر، ونُفذ أمس.

وكما نعلم جميعا، ليس هناك حل سوى حل الدولتين. غير أنه لن يتم التوصل إلى حل الدولتين من دون التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن القدس، ولا يحتمل التوصل إلى اتفاق بشأن القدس خارج المعايير المعترف بها دوليا. ومن شأن التخلي عن ذلك الإطار أن يؤجج التوتر والعنف بسبب أهمية القدس الرمزية والتاريخية والدينية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن شأنه كذلك أن يخلق فراغا سيملأه سريعا جميع أنواع المتطرفين في المنطقة الذين توجد لديهم مصلحة في أن يتحول النزاع السياسي إلى نزاع ديني.

ولا يمكن لفرنسا أن تسمح لنفسها ثانية بأن ترى القدس والأراضي الفلسطينية، بدءا بقطاع غزة، تنزلق إلى حالة من الفوضى. وقد اجتمع الرئيس ماكرون أمس مع ملك الأردن، الوصي على الأماكن المقدسة في القدس، وكذلك مع الرئيس عباس. وسيتحدث اليوم مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو.

وندعو الجميع، في السياق الرمزي والتاريخي لهذه الأيام التذكارية، ذات الأهمية للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، إلى التحلي بضبط النفس وكفالة استتباب الهدوء ومنع

أي تصعيد. وندعو إلى استئناف الحوار والمفاوضات، والتي ينبغي للمجتمع الدولي تحمل مسؤولياته الكاملة فيها من أجل دعم الطرفين وكفالة إحراز نتائج.

ولأن فرنسا صديقة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، فإنها تعتزم مواصلة جهودها بعزم ثابت. وندعو المجلس إلى الاضطلاع بدوره كاملا في ذلك الصدد.

السيد ما جاو تشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تؤيد الصين طلب الكويت عقد جلسة اليوم الطارئة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط. وأود كذلك أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية إلى مجلس الأمن.

شهدت غزة في الآونة الأخيرة احتجاجات ومظاهرات. وقد استخدمت إسرائيل القوة، في ذلك الصدد، مما تسبب في وقوع خسائر فادحة في الأرواح بين المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء ذلك التطور. وندين أي أعمال عنف ضد المدنيين، وندعو كلا من إسرائيل وفلسطين، ولا سيما الجانب الإسرائيلي، إلى ممارسة ضبط النفس بغية منع المزيد من التصعيد للحالة المتوترة. ونعرب عن تعازينا وخالص مواساتنا للضحايا وأسرهم. وندعو إلى إجراء تحقيق موضوعي ومحايد من أجل توضيح الأحداث.

وما فتئت الصين تدعو إلى تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي عن طريق المفاوضات السلمية. وتدين الصين أي تدبير من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوتر ويتسبب في خسائر بشرية بين المدنيين الأبرياء. ونحث الأطراف المعنية على وقف العنف والاستخدام التعسفي للقوة، ولا سيما الإجراءات المتخذة ضد المدنيين. فاستخدام العنف والقوة لن يحقق الأمن لأي طرف. ونحث الأطراف المعنية على تهيئة الظروف المواتية لاستئناف الاتصال والحوار في أقرب وقت ممكن وعلى السعي إلى العودة إلى المسار الصحيح للمفاوضات السياسية.

إن الحالة الإنسانية في قطاع غزة خطيرة. وذلك لا يساعد على تحقيق الاستقرار الإقليمي. ونأمل أن تنفذ الأطراف المعنية بحزم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن ترفع الحصار المفروض على غزة رفعا تاما في أقرب وقت ممكن، على نحو يوفر إحساسا بالحياة الطبيعية لسكان غزة ويكفل كرامتهم من أجل بقائهم ونمائهم. وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعدته ودعمه للشعب الفلسطيني.

وتمثل قضية فلسطين لب مسألة الشرق الأوسط. ومن المهم جدا تحقيق السلام في المنطقة. وفي ذلك الصدد، فإن وضع القدس مسألة معقدة وحساسة للغاية. وهي تمثل الأساس لتسوية القضية الفلسطينية. وتعالج العديد من قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن هذه المسألة. وندعو جميع الأطراف، في ظل الظروف الراهنة، إلى أخذ السلام والهدوء في المنطقة في الاعتبار والتحلي بضبط النفس وتجنب أي أقوال وأفعال قد تؤدي إلى تصعيد الحالة والعمل معا من أجل تيسير وقف تصعيد الحالة. وينبغي لجميع الأطراف احترام الاختلافات التاريخية ومناصرة الإنصاف والعدالة وتنفيذ توافق الآراء الدولي والسعي الحثيث إلى تحقيق التعايش السلمي. ووفقا لتلك المبادئ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ينبغي تسوية الوضع النهائي للقدس عن طريق المفاوضات من أجل التوصل إلى حل يراعي مصالح جميع الأطراف.

إن حل الدولتين هو السبيل الصحيح لحل القضية الفلسطينية. كما أنه يشكل دليلا هاما للعمل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وأن يحل الخلافات عن طريق المفاوضات بغية التوصل إلى حل شامل ودائم وعادل للقضية الفلسطينية في أقرب وقت ممكن.

وتظل الصين ملتزمة بدعم وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد وقفنا دائما بحزم مع الشعب الفلسطيني في سعيه

وراء قضيته العادلة لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وأيدنا إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وستواصل الصين العمل بلا كلل على تحقيق السلام وفقا لاقتراح النقاط الأربع، الذي طرحه الرئيس الصيني شي جين بينغ، وتشجيع التسوية السياسية لقضية فلسطين.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب وفد بلدي عن امتنانه للبعثة الدائمة الكويتية لدعوتها إلى هذه الإحاطة الطارئة بشأن تطورات الحالة في غزة. كما نعرب عن تقديرنا للمنسق الخاص ملادينوف على موافاتنا بأحدث المعلومات بطريقة شاملة وموضوعية.

ولقد شعرنا بالجزع إزاء الحالة في ذلك الجزء من الشرق الأوسط. ويساورنا الشعور ببالغ القلق إزاء تزايد عدد الوفيات من جراء تصاعد العنف على الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل. ويعرب وفد بلدي عن شعوره بالحزن العميق للخسائر المأساوية بين المدنيين الفلسطينيين أثناء الاحتجاجات. ونرى أنها خسائر فادحة ولا يمكن تعويضها. وتؤيد كازاخستان تأييدا تاما حق الشعب الفلسطيني في التعبير والتظاهرات السلمية. وعلى الرغم من تصاعد التوترات في الميدان، تدعو كازاخستان جميع العناصر الفاعلة إلى التحلي بروح المسؤولية لمنع حدوث مزيد من التوتر وتجنب التحريض على العنف. ونرى أن من شأن هذا أن يشكّل تطورا خطيرا للوضع في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وفي ذلك الصدد، تدعو كازاخستان كلا طرفي النزاع إلى ممارسة ضبط النفس.

وتدعو جمهورية كازاخستان المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير شاملة لوضع حد فوري للعنف. وبعد عدة أسابيع من العنف، وفي مواجهة تزايد عدد الضحايا الفلسطينيين في قطاع غزة إلى اليوم، تدين كازاخستان الاستخدام العشوائي للذخيرة الحية ضد المدنيين، وتحث السلطات الإسرائيلية على ممارسة ضبط النفس، ويجب التحقيق في جميع تلك الحالات. ونؤكد مرة أخرى أنه يجب على قوات الأمن الإسرائيلية مراعاة المعايير المتعلقة باستخدام القوة. وننوه إلى الواجب المشترك للدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة القُصّر.

ونؤيد موقف منظمة التعاون الإسلامي إزاء النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وبالمثل نؤيد نتائج إعلان دكا الذي اعتمد في الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في ٦ أيار/مايو في بنغلاديش. ونكرر التأكيد على وجه التحديد، أن القدس وطن مشترك لمختلف الأعراق والأديان، ويجب على جميع الأطراف تجنب اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من تصعيد الحالة، في حين يجب على فلسطين وإسرائيل أن تحترما حق كل منهما الأخرى في البقاء. ولا لبس في القانون الدولي بشأن وضع القدس، وبالتالي، فإن أي إجراءات انفرادية تتخذ بقصد تغيير وضع المدينة تتعارض مع نص وروح القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتؤدي إلى تصاعد العنف وعدم الاستقرار في المنطقة. ويتعين تحديد وضع القدس في إطار المفاوضات المقبلة وفي سياق المعايير المتفق عليها دوليا لأجل التوصل إلى حل عادل ودائم – أي دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وترى كازاخستان أن من المهم مواصلة الجهود الرامية إلى توحيد الصف الفلسطيني في إطار المنبر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفه شرطا ضروريا لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

ونشير إلى أن يجب على الأطراف إيجاد حل للحالة الإنسانية الصعبة في غزة. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير بناء الثقة الاقتصادية بدعم من المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تؤكد كازاخستان مجددا ضرورة دعم تلك الآلية الهامة. وفي ذلك الصدد، تتشاطر كازاخستان الشعور بالقلق الذي أعرب عنه

المنسق الخاص في وقت سابق فيما يتعلق بتمويل الأونروا هذا العام. فقد أدى التخفيض الكبير لميزانيها العادية إلى تزايد القلق لدى ٥,٣ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين عانوا أطول أزمة لاجئين سلفا.

أخيرا، وإذ تؤكد جمهورية كازاخستان مجددا التزامها بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، فهي ما فتئت تؤيد باستمرار التسوية المبكرة والكاملة والشاملة للحالة في الشرق الأوسط في إطار إحراز تقدم سياسي سلمي. ونرى أن من المُلِح تهيئة الظروف اللازمة للبحث عن حل سياسي في سياق إقليمي يتسم سلفا بالتوتر الحاد. وندعو زعماء إسرائيل وفلسطين والأطراف الأخرى إلى اتخاذ خطوات ملموسة للحفاظ على إمكانية التعايش السلمي وحل الدولتين وتعزيز آفاق السلام بالتزام الهدوء وممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب الإجراءات التي من شأنها تقويض الجهود السلمية وعرقلتها، وكذلك تصعيد التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينبغي أن يستند ذلك، كما نقول دائما في المجلس، إلى الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في إقامة دولتهم، وحق إسرائيل في التمتع بالأمن. ويجب علينا في المستقبل القريب أن نبدأ المفاوضات في جميع المشاكل القائمة بهدف التوصل إلى اتفاق على المسائل المعلقة والوصول بها إلى وضعها النهائي. ونعتقد أن الحل السياسي وتدابير بناء الثقة في الأبعاد المختلفة هما وحدهما ما يساعدان الطرفين على تسوية خلافاتهما.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته. وما زلنا نتابع تصاعد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وازدياد عدد القتلى والمصابين الفلسطينيين أثناء الاحتجاجات في غزة. وأود أن أشاطر الآخرين الإعراب عن أسفنا العميق وتعاطفنا من جراء الخسائر في الأرواح، ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

وأود أن أكرر ما قاله الأمين العام بالأمس عبر المتحدث الرسمي باسمه:

> ”يجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية. وتقع على حماس وزعماء المظاهرات مسؤولية عن منع جميع أعمال العنف والاستفزازات“.

ونعقد نحن هذه الجلسة أيضا على خلفية السخط المستمر من جانب الفلسطينيين والمنطقة برمتها على آخر التطورات المحيطة بمسألة مدينة القدس. وقد أعربنا عن موقفنا إزاء هذه المسألة بصورة لا لبس فيها، في اتساق مع موقف الاتحاد الأفريقي الذي كرره بالأمس الرئيس موسى فقي. ونرى أن مسألة القدس تندرج في مسائل الوضع النهائي التي تجب تسويتها من خلال المفاوضات المباشرة بين الجانبين، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، على أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ومن البديهي أن المأساة الحالية ستتكرر مرات عديدة حتى تصل أخيرا إلى نقطة اللاعودة في حال عدم النهوض بعملية السلام وإيجاد حل سلمي للمشاكل الكامنة وراءها. ويبدو أن ذلك هو الاتجاه الذي نمضي فيه. فالوضع بالغ الخطر، ونوشك على تزايد العنف نتيجة طبيعية للظروف الراهنة.

ولذلك السبب فإن الحفاظ على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين أمر بالغ الأهمية ولا يمكن تجنبه. وليس هناك أي حل آخر ممكن. وبالتالي، فإن جميع الحجج المخالفة لذلك تظل غير واقعية وتتعارض مع الالتزام الثابت بالسعي إلى إيجاد حل عادل وديمقراطي للمشكلة.

ولذلك السبب، فإن من المهم للغاية إيجاد السبل والوسائل المساعدة على الحد من الضرر، ويلي ذلك السعي، مهما كانت الصعوبات، إلى مواصلة عملية السلام وإنقاذ صيغة حل

الدولتين، وهو الموقف الذي طالما تمسكت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وليس ممكنا إنكار حقيقة أن هذه الصيغة ربما تصبح مستحيلة قريبا، وهو وضع لن يحقق مصلحة أحد ويقوض أهداف تحقيق المزيد من الأمن أو تعزيز التطلعات الوطنية. وهناك عنصران أساسيان لازمان لتحقيق السلام المستدام والموثوق به بين الفلسطينيين والإسرائيليين: توفير الأمن لإسرائيل من جهة، وتحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني، من جهة أخرى.

إن أي محاولة للهروب من هذه الحقيقة أو تجاهلها لن تؤدي إلا إلى التوتر والعنف وإراقة الدماء التي ما برحنا نشهدها. وسواء كان ذلك يجري علناً ودون تأنيب ضمير أو بطريقة أقل وضوحا وبعيداً عن العلن، فإن محاولة جعل سعي الفلسطينيين من أجل تحقيق العدالة والإنصاف هامشية بالنسبة لمسائل أخرى تزخر بها المنطقة سيؤدي بلا شك إلى اضطراب دائم له عواقب لا يمكن تصورها على الجميع.

الأمر واضح، والمسار ليس بالمسار الذي لا يمكن تصوره. ومع ذلك، فإن الطرفين هما من ينبغي أن يظهرا المرونة للانخراط في مفاوضات مباشرة وهادفة للتوصل إلى تسوية نهائية بشأن جميع المسائل. بيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي – لا سيما مجلس الأمن – الاضطلاع بمسؤوليته في مساعدة وتشجيع الجانبين على القيام بذلك.

ونؤيد في هذا السياق أيضا المبادرات الجارية لتيسير المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم. إن جهود المجموعة الرباعية للشرق الأوسط وخريطتها للطريق ومبادرة السلام العربية وعمل البلدان داخل وخارج المجلس هي محل تقدير كبير وينبغي تشجيع استمرارها.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن عميق تقديري للسيد ملادينوف على الطريقة المشرفة جداً التي ما برح يضطلع بها بمسؤولياته. ونحن ندرك ثقل تلك المسؤولية.

السيد جيجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يتقدّم وفد بلدي بالشكر إلى الكويت على المبادرة بعقد هذه الجلسة الطارئة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأهنئ السيد ملادينوف على جودة الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

تظلّ كوت ديفوار تشعر بالقلق لا سيما إزاء الأحداث الخطيرة الجارية على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة في سياق مسيرة العودة. إن العنف، الذي بدأ في ٣٠ آذار/مارس، قد بلغ ذروته بالأمس في ١٤ أيار/مايو، مع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وفي مواجهة اندلاع هذه الموجة الجديدة من أعمال العنف، التي تفيد التقارير بأنها تسببت في مقتل حوالي ١٠٠ فلسطيني وجرح قرابة ٨٠٠٠ منذ ٣٠ آذار/مارس، يدعو بلدي الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة وإرجاء احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية لفترة طويلة قادمة.

وتظلّ كوت ديفوار على اقتناع بأنه لا بديل للسعي إلى السلام إلا من خلال الحوار. ولذلك تحث الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات والدخول في حوار بنّاء على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي من جديد موقفه المبدئي المؤيّد للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تفضي إلى حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

أما بالنسبة للوضع النهائي لمدينة القدس، فترى كوت ديفوار أنه يجب التفاوض بشأنه في إطار حل متفق عليه بين الطرفين، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة. ولذلك يدعو بلدي إلى استئناف المحادثات، دون تأخير، بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف إنهاء المأزق السياسي في عملية السلام.

ويؤيّد وفد بلدي دون تحفّظ الهدف المتمثل في إحلال سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط ويؤكّد من جديد استعداده للعمل مع جميع أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الواقعية. نحن نشعر بالأسف إزاء الخسائر في الأرواح وعدد الأشخاص المصابين، كما وصف.

وكما قلت في الشهر الماضي في مجلس الأمن، لا يمكننا أن نتحمل إعادة عملية السلام إلى أدنى سلّم الأولويات (انظر S/PV.8244). إن الفجوة بين الجانبين تتسع بسرعة، كما يتضح من أحداث أمس. تساعد تلك الأحداث على تأكيد أن المسار الحالي يؤدي إلى خسائر في الأرواح وإلى المواجهة واليأس، ويسفر عن تزايد الانقسامات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

سأركز على النقاط الثلاث: أولاً، المظاهرة التي جرت في غزة؛ ثانياً، مسألة القدس؛ ثالثاً، أهمية عملية السلام ودور مجلس الأمن.

فيما يتعلق بنقطتي الأولى، بشأن المظاهرات في غزة، فقد شعرنا بالجزع إزاء المستويات الجديدة من العنف. وكما قال السيد ملادينوف، قُتل ٥٩ شخصاً وجُرح أكثر من ٦٠٠ ٢، أصيب ٧٧٠ منهم بالذخيرة الحية. هذا هو أعلى عدد للقتلى في غزة في يوم واحد منذ النزاع في عام ٢٠١٤.

وتشير الأرقام إلى أن واحداً تقريباً من كل ٤٠ شخصاً أصيب بذخيرة حية وأن واحداً من كل ١٦ أصيب بجروح بسببها. هذا يثير تساؤلات خطيرة بشأن تناسب الرد الإسرائيلي. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء قتل الأطفال وغيرهم من القصّر والعدد الكبير من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين تعرضوا للأذى. يؤكد هذا مرة أخرى على ضرورة ضبط النفس فضلاً عن الحاجة إلى إجراء تحقيق فوري ومستقل وشفاف في جميع الحوادث التي أدت إلى هذه الخسائر.

ونحيط علماً بآلية التقييم لتقصي الحقائق التي أنشأتها قوات الدفاع الإسرائيلية لاستعراض إجراءات تلك القوات ومراجعة حوادث محددة وقعت على الحدود بين إسرائيل وغزة منذ ٣٠ آذار/مارس.

ومع التسليم بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، نكرر دعوتنا إلى تلك الدولة لكي تضمن أن ردودها ضرورية ومتناسبة في جميع الأوقات، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. ينبغي ألا يكون استخدام الذخيرة الحية إلا كملاذ أخير، على النحو الوارد في المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

ونحث بقوة جميع الأطراف الفلسطينية على كفالة الطابع السلمي للمظاهرات وعدم اللجوء إلى العنف. إن الدعوات إلى اجتياح إسرائيل أو لاستخدام العنف غير مقبولة. وينبغي ألا تُستخدم المظاهرات السلمية كستار للعنف.

إن تدمير الجانب الفلسطيني من معبر كرم أبو سالم لا يضر إلا بالمصالح الفلسطينية. ونناشد سلطات الأمر الواقع في غزة أن تضمن سلامة هذا المعبر، وهو المعبر الوحيد لدخول وخروج الأغذية واللوازم الطبية والسلع الأخرى. وينبغي حمايته. وندعو السلطة الفلسطينية وسلطات الأمر الواقع في غزة إلى إصلاح الأضرار في أقرب وقت ممكن. ونرحّب بقرار إسرائيل استئناف وضمان السير العادي للعبور اليوم، على الرغم من البيئة الصعبة.

تبين هذه التطورات الحاجة إلى حلّ هيكلي لغزة الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه، لا بدّ من معالجة الأزمة الإنسانية. ونودّ أن نطلب إلى السيد ملادينوف تقديم ما لديه من أفكار ومقترحات بشأن ما يمكن القيام به في هذا الصدد.

وتتعلق نقطتي الثانية بالقدس. إن وضع القدس في المستقبل ربما يكون أكثر جميع مسائل الوضع النهائي حساسية وتعقيداً. فالقدس مدينة مقدسة لدى اليهود والمسلمين والمسيحيين. إن الروابط التي تربط الشعب اليهودي بالقدس لا يمكن دحضها ويجب عدم إنكارها. والروابط التي تربط الشعب الفلسطيني بالقدس لا يمكن دحضها ويجب عدم إنكارها. وهذا يتطلب الحكمة؛ وهذا يتطلب التحلي بالحصافة.

إن الخطوات الانفرادية فيما يتعلق بوضع القدس في المستقبل ليست منافية للحكمة وتؤدي إلى نتائج عكسية وحسب، بل لإنها في المقام الأول تتعارض مع القانون الدولي.

ولكن لا يمكن استخدامها لتبرير العنف. وسنواصل احترام توافق الآراء الدولي بشأن القدس، على النحو الذي يجسده، في جملة أمور، القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، بما في ذلك بشأن مكان مكاتب التمثيل الدبلوماسي إلى أن يتم حل الوضع النهائي للقدس عن طريق المفاوضات.

وتتعلق نقطتي الثالثة بعملية السلام وما يمكن وما ينبغي للمجلس أن يفعله. أولا، عند النظر إلى الصورة الكاملة، فإننا بحاجة إلى وقف التصعيد في الحالة الراهنة. وينطبق ذلك على القدس وغزة، وكذلك على العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية عموما. وينبغي لجميع الأطراف أن تركز على نزع فتيل التوترات والتمكين من بذل جهود بهدف إيجاد مستقبل أفضل للمنطقة. وبينما ثمة حاجة إلى الحكمة والشجاعة للعودة إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي، يتخذ الجانبان خطوات تتعارض مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وقد تضمن الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٣٠ نيسان/أبريل ملاحظات غير مقبولة تتعلق بأصل محرقة اليهود وشرعية إسرائيل. وهذا الخطاب لن يخدم سوى مآرب أولئك الذين لا يريدون حل الدولتين. والقادة السياسيون الإسرائيليون الذين يدعون إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية لا يخدمون سوى مآرب أولئك الذين لا يريدون حل الدولتين. ونحن ندعو الجانبين إلى اتخاذ الخطوات اللازمة التي تولد الثقة المتبادلة وتساعد في المحافظة على إمكانية التوصل إلى حل كهذا.

ولا ينبغي التحجج بالتوترات الحالية لعدم القيام بأي عمل. بل على العكس، إنها تظهر الحاجة الملحة إلى العمل بحزم أكبر الآن. ومن منظور واقعي، فإن حل الدولتين هو السبيل الوحيد الذي سيسمح للجانبين بتحقيق تطلعاتهما وإنهاء النزاع وإحلال السلام العادل والدائم الذي يتوق إليه الإسرائيليون والفلسطينيون ويستحقونه. وندعو أعضاء المجموعة الرباعية إلى عقد اجتماع لمعالجة هذه الدوامة السلبية. فالحالة في غزة تزداد سوءا بمرور كل أسبوع. ولذلك، نعتقد أن ثمة حاجة ملحة إلى رد فعل موحد من جانب المجلس للمساعدة على تهدئة الحالة.

في الختام، نحن مستعدون للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين لصياغة وثيقة علنية مناسبة تتناول الأحداث الأخيرة وجميع الخطوات غير المفيدة التي يتخذها كلا الجانبين. ونحن مقتنعون بأنه يمكن القيام بذلك بطريقة متوازنة. وسيمكن ذلك المجلس من الإسهام في تهدئة الحالة الراهنة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لأسر الفلسطينيين الذين قُتلوا في قطاع غزة، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى. ونحن نشاطر الشعب الفلسطيني أحزانه.

ونعرب عن الامتنان للمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الموضوعية.

تشعر موسكو بقلق بالغ إزاء تصاعد التوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي وصل إلى مستوى خطير على خلفية الاحتفال بمناسبة بدء نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب، والذي تزامن مع إحياء الفلسطينيين لذكرى النكبة. إن عدد

الضحايا يبعث على القلق الشديد، ونحن نتشاطر المشاعر التي أعرب عنها زملاؤنا في مجلس الأمن حيال ذلك.

وقرارات مجلس الأمن تنص دون لبس على أن جميع المسائل المتصلة بالتسوية النهائية للحالة الإسرائيلية – الفلسطينية لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار المباشر بين القيادة الإسرائيلية والفلسطينية. ونعتقد أن هذا ينطبق أيضا على القدس، وهي مدينة ينبغي أن تظل مفتوحة أمام جميع ممثلي الديانات التوحيدية الثلاث. وأصبحت الإجراءات الانفرادية التي تنقح الاتفاقات والقرارات المؤكدة للمجتمع الدولي متكررة بشكل يثير القلق. ومن الواضح لنا أن هذه الإجراءات لا يمكن أن تسهم في إحلال السلام العادل والدائم، كما أنها لا يمكن أن تسهم، عندما يتعلق الأمر بالتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط، في تحقيق التطلعات الوطنية للفلسطينيين وضمان أمن إسرائيل. ومن دواعي الأسف أن من يتخذون هذه الإجراءات لا يبينون فحسب عدم رغبتهم في تغليب العقل والتوقف عنها، بل أنهم يسعون جاهدين إلى استفزاز المزيد من الدول، مما يزيد من مخاطر توريطها في النزاع المدمر في الشرق الأوسط.

ونؤكد من جديد على الحق في الاحتجاج السلمي وندين بشدة الاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين. ونحث الطرفين على الامتناع عن الخطوات التي يمكن أن تجعل الحالة أكثر سوءا. وقد برهنت الأحداث الجارية مرة أخرى على أنه في ظل استمرار الفراغ السياسي خلال فترة السنوات الأربع الماضية أو نحو ذلك، يتردد صدى الدعوات إلى إيجاد حلول عنيفة وتنقيح الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا على نحو مدمر أكثر من أي وقت مضى. وهي تفرض ثمنا حقيقيا، في صورة أرواح بشرية ودموع وتدمير حياة الناس وتحطيم آمالهم. بيد أن ذلك لا يوقف السياسيين الذين لا يتحلون بالمسؤولية. وتكون النتيجة حلقة مفرغة من العنف الذي يولد العنف.

وفي ظل هذه الظروف المتفجرة، نرى أن ثمة ضرورة ملحة لتعبئة جهود المجتمع الدولي لاستئناف العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على الأساس القانوني الدولي الذي نعلمه جميعا، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مبادرة السلام العربية، وهو ما من شأنه أن يسمح بتنفيذ صيغة الدولتين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. ومن جانبنا، سنواصل العمل الدؤوب من أجل الدعوة إلى إيجاد تسوية إسرائيلية – فلسطينية على أساس صيغة حل الدولتين التي أقرها المجتمع الدولي. وأبدت روسيا استعدادها لتقديم خدماتها كوسيط عدة مرات، وعرضت استضافة مؤتمر قمة بين زعيمي فلسطين وإسرائيل من أجل بدء حوار مباشر. ولا يزال هذا العرض قائما.

وكما أظهرت الأحداث الأخيرة، فإن الفراغ في الجهود الدولية البناءة أمر خطير للغاية. وعلى وجه الخصوص، نرى أن الوقت مناسب لإعادة تنشيط مشاركة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والمؤلفة من وسطاء دوليين، والتي لا تزال، بصرف النظر عما قد يقوله أي أحد عنها، صيغة وساطة عالمية فريدة تدعمها قرارات مجلس الأمن. ونعرب عن ترحيبنا وتأييدنا لإشراك الجهات الفاعلة الإقليمية ذات التفكير البناء، وبخاصة مصر، في مساعي التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط.

ونشدد على أهمية العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين. ولا يزال الدعم المقدم إلى مئات الآلاف من الفلسطينيين من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أمرا لا غنى عنه.

وباختصار، نود أن نشير إلى ما يلي: على الرغم من الخطط الطموحة والمشاريع العظيمة لبعض الجهات الفاعلة الدولية، لم يصبح العالم بوجه عام ولا الشرق الأوسط بشكل خاص أكثر أمانا بأية صورة في السنوات الأخيرة. وجرى اتخاذ

الكثير من الإجراءات الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي والتي لم تؤد سوى إلى تفاقم الاتجاهات نحو زعزعة الاستقرار. والوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية مثال واضح على حقيقة أن الحالة تسير في الاتجاه الخاطئ. وخلال الأيام القليلة الماضية، تعزز، للأسف، شعورنا بأن أولئك الذين يتخذون هذه الخطوات لا يعتزمون تغيير اتجاههم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الشاملة جدا، ولكن للأسف المثيرة للقلق بشدة.

إننا نعبر عن قلقنا الشديد إزاء الخسائر المأساوية في الأرواح في قطاع غزة. وأثناء الاحتجاجات بالقرب من السياج في غزة، قُتل وجُرح عدد كبير من الأشخاص، وللأسف كان من بينهم أطفال. ولأننا قد نواجه المزيد من التوتر في الأيام القادمة، فإننا ندعو الجميع إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لتجنب أي تصعيد آخر للعنف يؤدي إلى فقدان الأرواح. إننا ندين جميع الأعمال الإرهابية، وكذلك التحريض على العنف، ونتوقع أن يضمن الجميع ألا يتعرض المدنيون، لا سيما الأطفال، لأي خطر. وندعو إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في تلك الحوادث، ونطالب كذلك باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بحماية المدنيين.

ورغم أننا نعترف بحق إسرائيل في حماية حدودها، فإننا نؤكد بشدة على أن استخدام القوة يجب أن يكون متناسبًا. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد أن إسرائيل يجب أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس عند إطلاق النار. وفيما يتعلق بالمظاهرات، نؤكد على أنه يجب على إسرائيل احترام الحق في الاحتجاجات السلمية، في حين يجب على حركة حماس، وأولئك الذين يقودون المظاهرات في غزة، ضمان أن تظل سلمية، وغير عنيفة بشكل مطلق وبدون أي استفزازات.

إننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتثال الصارم لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وبالنظر إلى عدد الإصابات في صفوف المدنيين في التصعيد الأخير في قطاع غزة، من واجبنا توفير الحماية لهم، على جميع المستويات. لذلك، نشجع جميع الجهود الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من قبل أطراف النزاع.

ويمكن أن يكون للحالة الراهنة في غزة عواقب وخيمة على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. لقد شكلت النزاعات الثلاثة الأخيرة في غزة على مدى العقد الماضي مثالاً واضحًا على ذلك. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يسهم في جهود التخفيف من التوترات، بما في ذلك من خلال البيانات العلنية المناسبة.

وبينما نتحدث بمزيد من الشجاعة عن آخر التطورات، نود مرة أخرى أن نؤكد من جديد التزامنا الثابت بحل الدولتين، وفي هذا السياق، نؤكد موقفنا من القدس، الذي لم يتغير. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن تطلعات الطرفين بشأن القدس يجب أن تتحقق، ويجب إيجاد طريقة لحل وضع القدس كعاصمة المستقبل لكلتا الدولتين من خلال المفاوضات. ويجب أن يحمل وضع القدس الاعتراف المتبادل بالعلاقات التاريخية والحقوق الوطنية لكلا الطرفين في المدينة. وسنواصل احترام توافق الآراء الدولي بشأن القدس المتضمن في جملة أمور، القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، بما في ذلك مكان التمثيل الدبلوماسي حتى يتم التوصل إلى حل نهائي للقدس.

دعوني أؤكد مرة أخرى أن التوصل إلى اتفاق سلام لن يكون ممكنا إلا من خلال محادثات السلام القائمة على القانون الدولي والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول. ومن بين العناصر الرئيسية في هذا السياق، إجراء حوار حقيقي، بين الديانات التوحيدية الرئيسية الثلاث.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين): بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لبولندا بصفتها رئيسة مجلس الأمن على عقدها هذه الجلسة الطارئة والهامة، وكذلك مشاعر المواساة التي عبر عنها جميع أعضاء مجلس الأمن خلال دقيقة الصمت، ترحما على شهدائنا. كما نقدر لأعضاء مجلس الأمن لمسهم للحاجة الملحة لمتابعة الوضع المتدهور والخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، بسبب الجرائم الشنيعة والمتعمدة التي ترتكبها إسرائيل في حق المدنيين الفلسطينيين العزل، كما نعرب عن امتناننا العميق لدولة الكويت الشقيقة، لما تبذله من جهود بصفتها العضو العربي في مجلس الأمن، ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا قبل قليل.

نجتمع اليوم في وقت حزين ومؤلم للشعب الفلسطيني، وبكل حزن وأسى، نعبر عن خالص تعازينا، وصادق مواساتنا لأسر الشهداء وعائلاتهم، سائلين الله أن يتغمدهم بواسع رحمته، وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان، كما ندعو بالشفاء العاجل لكل الجرحى والمصابين نتيجة الإعتداء الإسرائيلي الوحشي على أبناء شعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة المحاصر عشية بدء شهر رمضان الكريم.

إننا ندين ونستنكر بأشد العبارات المجزرة البشعة التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة، ونطالب بوقف عدوانها العسكري ضد شعبنا على الفور. ونكرر مطالبتنا بإجراء تحقيق دولي شفاف ومستقل، الاحتلال هو المصدر الرئيسي للعنف في منطقتنا، وأي محاولة لتزوير ذلك من قبل البعض، ليست منسجمة مع الواقع إطلاقا، ونقول للذين عندهم روايات مغايرة، لماذا تعطلون مرارا إجراء تحقيق دولي شفاف ومستقل، نقول في هذا المجلس نحن نقبل نتائج هذا التحقيق مسبقا، قبل أن نقرأ أي شيء، هذا التحقيق الذي دعا إليه الأمين العام والسيد ملادينوف وأربعة عشر عضوا منكم في هذا المجلس، عدة مرات، وأكرر نعلن قبولنا النتائج مسبقا، فهل هناك استعداد عند الطرفين لقبول مثل هذا العمل، هل هناك استعداد مماثل من قبل معطلي إرادة المجلس، إذا هناك عدم وضوح لما يجري على الأرض، فليكن هناك تحقيق دولي لنعرف بالضبط ماذا يجري على الأرض، ونحن نعلن مسبقا قبولنا بهذه النتائج، فهل هناك استعداد لدى الآخرين لمثل هذا العمل المحايد، والمستقل والشفاف، وتحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، كي تبقى الأمور في إطار الاتهامات أو التشكيك المتبادل، لنجلي هذه المسألة بوضوح.

لقد اختارت إسرائيل أن تكثف من هجماتها العسكرية الهمجية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل في قطاع غزة، وأن تتعمد استهدافهم بدم بارد، في انتهاك جسيم وصارخ للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والأحكام المتعلقة بحماية المدنيين، مما يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية بموجب ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد أتينا إلى مجلس الأمن مرارا وتكرارا لنطالبكم بالتحرك الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي الغاشم على شعبنا الفلسطيني الأعزل، الذي يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي العسكري البغيض، والذي يعاني من التهجير والتشريد والنفي القسري منذ أكثر من سبعين عاما، ولقد أرسلنا إليكم مئات الرسائل لوصف ما يجري على الأرض من انتهاكات إسرائيلية شنيعة ضد شعبنا، ووجهنا لكم العديد من المناشدات لتنفيذ أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وحذرنا، في كل مرة، من زهق المزيد من أرواح الأبرياء ومن محاصرة شعب بأكمله والتنكيل به بشتى أنواع التعذيب والعنف والأذى والحرمان، ومن تجاهل الوضع الكارثي في الأرض

الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومما تشهده من تدهور في الأوضاع الإنسانية والأمنية نتيجة للممارسات العنصرية الإسرائيلية، والتي تفاقمت وتصاعدت مع القرار الأمريكي الاستفزازي غير الشرعي بشأن القدس. وحذرنا أيضا من عواقب إفلات إسرائيل المستمر من العقاب، مطالبين برفع الحصانة الاستثنائية التي تسمح لها بالتصرف وكأنها دولة فوق القانون، ومحاسبتها على جرائمها وتحقيق العدالة للضحايا الأبرياء.

في السابق، وعلى مدى ثمانية أسابيع متتالية – جئناكم ورجوناكم، مرة تلو الأخرى للحؤول دون وقوع مجزرة أخرى تنفذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ويتكبدها الأبرياء من شعبنا الفلسطيني المحتل، أطفالا وشبابا ونساء وشيوخا ورجالا، دون تمييز وبشكل متعمد. أين ذهبت كل هذه المناشدات؟ أيعقل أن هذا كله لم يجد أذنا صاغية عندكم؟ أيعقل أن المجلس لم يأخذ كل هذه التحذيرات على محمل الجد؟ أيعقل أن عضوا واحدا في مجلس الأمن يمنع المجلس من القيام حتى بأقل مسؤولياته، بتعطيل ثلاث محاولات لإصدار بيان صحفي خفيف جدا لا يطلب إلا مسألة رئيسية، هي التحقيق الشفاف والمحايد في ما يجري على الأرض؟ لماذا هذا الاستهتار بحياة الفلسطينيين الأبرياء؟ كم منهم عليه أن يفقد روحه لنرى منكم تحركا أو استنفارا؟

وهنا أسأل، في كل بلدانكم إذا ما تمت مجزرة في ٢٤ ساعة ذهب ضحيتها ٦١ شهيدا من ضمنهم ثمانية أطفال وحوالي ٣٠٠٠ جريح – في ٢٤ ساعة – ماذا ستفعل دولكم؟ هل ستقبل أن يبقى مجلس الأمن مشلولا لا يفعل شيئا أمام مثل هذه الجرائم ومثل هذه المذابح التي تنظمها سلطة الاحتلال الإسرائيلي الجبانة المختبئة في التلال، على بعد كيلومتر واحد من السكان المدنيين في غزة، تقنصهم وتقصفهم بالطائرات وبالمدفعية وكل الأعمال المشينة لسلطة احتلال مدججة بالسلاح ضد السكان المدنيين في قطاع غزة؟ هل ستقبلون بذلك؟ هل ستقبلون أن يبقى مجلس الأمن صامتا ومشلولا وأنتم ترون مذبحة خلال ٢٤ ساعة بهذا النمط وبهذا الحجم؟

على الرغم من امتلاك العالم لآليات الإنذار المبكر وتطويره لسبل الوساطة والردع وتعزيزه لطرق حل النزاعات، بل حتى منعها، وآليات المساءلة، فإن كل هذه الأمور لم يتم إعمالها في حالة فلسطين. وهذا ما يثبته ما يجري على الأرض الآن. لماذا كان يجب على كل هؤلاء الفلسطينيين أن يموتوا؟ لماذا لم ينعموا بالحياة مع عائلاتهم في هذا الصباح؟ هل استحقوا أن يموتوا؟ هل استحق هؤلاء الأطفال الموت وأن يفارقوا أحضان أمهاتهم وآبائهم؟ ألم يضع المجتمع الدولي القوانين وكرس الحقوق التي تهدف إلى حماية كل إنسان؟ لماذا ينبغي للشعب الفلسطيني أن يكون الاستثناء لذلك؟ لماذا يُفرض علينا أن نكون الاستثناء؟ تتم هذه المذابح ولا يحرك مجلس الأمن ساكنا. نحن الاستثناء، تبقوا مشلولين طوال شهر ونصف، ونحن الاستثناء. متى سيتحرك مجلس الأمن؟ وإلى متى تبقى المعايير المزدوجة تعصف بمجلس الأمن؟ للذين يلقون علينا المحاضرات في المعايير المزدوجة وهم الممارسون للمعايير المزدوجة في مسألة القضية الفلسطينية؟

إنه لمن المؤسف للغاية أن نجد أنفسنا مرة أخرى مضطرين لطرح مثل هذه الأسئلة. ولكن بسبب محاولات إسرائيل تاريخيا تجريدنا من الإنسانية ومن حقنا الطبيعي في الحياة، معتقدة أنها بذلك تستطيع تبرير جرائمها والتحجج بالحفاظ على أمنها وكأن السلطة القائمة بالاحتلال لها الحق في الأمن، بينما ينكر هذا الحق للشعب الذي يعيش تحت الاحتلال. هم لهم الحق في الأمن ونحن ممنوع علينا، نحن الاستثناء، نحن مسموح لهم أن يفتحوا النيران علينا وأن يقتلوا ٦١ شخصا في ٢٤ ساعة وأن يجرحوا ٣٠٠٠ بحجة الدفاع عن أنفسهم، وهم المدججون بالسلاح وبالطائرات وبالمدفعية وبالدبابات والمختبئون خلف الخنادق وفي التلال وعلى بعد كيلومتر واحد عن التجمعات السكانية السلمية في قطاع غزة.

اليوم، وبغصة مؤلمة في القلب، يودع قطاع غزة الحبيب مزيدا من أبنائنا وشبابنا وأطفالنا، الذين خرجوا بشكل سلمي احتجاجا على الحياة البائسة التي يعيشونها والتي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي ظلما وعدوانا عليهم. خرجوا ليعبروا عن رفضهم للذل والقهر والاستعباد وليطالبوا بحقوقهم المشروعة، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة. لقد قتلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ٦١ مدنيا في غضون ٢٤ ساعة فقط، ٨ منهم من الأطفال وأصابت أكثر من ٢ ٧٧١، العديد منهم بجروح بالغة وحرجة – في غضون ٢٤ ساعة. هذا، بكل أسى، يرفع العدد الإجمالي منذ بدء مسيرة العودة العظيمة، التي بدأت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، إلى ١١٠ شهداء و ١٢ ٠٠٠ جريح، من بينهم ٢٥٠ طفلا على الأقل. العديد من هؤلاء الجرحى جروحهم بالغة نتيجة لاستخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للذخيرة الحية بطريقة بربرية. فقد عمدت إسرائيل إلى استخدام أسلحة مصممة للقتل أو التسبب بأقصى ضرر ممكن للمحتجين الفلسطينيين لتصيبهم بإعاقة دائمة، حيث يعاني العديد منهم من أضرار بالغة في العظام والأنسجة، وفقا لبيانات وشهادات المنظمات الدولية العاملة في القطاع التي أدعوكم إلى أن تدعوهم لتستمعوا إليهم، أطباء بلا حدود، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، هيومن رايتس ووتش، بتسيلم. أدعوهم ليقولوا أي أنواع من الأسلحة تُستخدم – تلك التي تسبب للجريح عاهة بقية حياته، يده تكون مقطوعة أو مشلولة ورجله وبقية أجزاء جسمه. مثل هذه العمليات الهمجية التي لا تنم عن أية إنسانية، التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان المدنيين. هذا هو الإرهاب بعينه.

وأي دولة في العالم تتعرض لما يتعرض له شعبنا تقوم الدنيا ولا تقعد، ولن نقبل أن نكون الاستثناء إطلاقا نحن كشعب فلسطيني.

تستهدف إسرائيل أطفالنا لتنزل بنا أقصى أنواع الألم والحسرة، ولتكسر الحياة في أنفسنا لأنها تعلم جيدا أن أطفالنا هم أعز ما نملك، وهم من نحيا لأجلهم، وهم مستقبلنا الأفضل والمشرق الذي نستبشر به.

إن حق المدنيين في التجمع والاحتجاج السلمي حق راسخ يحق لكل الناس ممارسته والتمتع به. والتلميحات بأن الفلسطينيين مسؤولون بشكل ما عن موتهم بسبب تجرؤهم على الاحتجاج على الاحتلال غير القانوني هي تلميحات مستفزة وعنصرية. إن مشاركة الشباب والنساء والأسر في الاحتجاج في بلدان أخرى تستخدم بكل فخر كدليل على ديمقراطية نابضة بالحياة، وممارسة مكفولة لحرية التعبير والحق في الاحتجاج السلمي. ٥٠٠ ألف مواطن تظاهروا بواشنطن ضد السلاح الذي استعمل في المدارس، وجاء الأطفال والعائلات وكل الناسِ، هذا مسموح به لهذه الدول، ولكن عندما يمارسه الفلسطينيون في غزة وفي بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، هذا هو استعمال للأطفال كدروع بشرية. نرفض مثل هذا المنطق العنصري والذي يحولنا إلى أناس لسنا جزءا من البشرية. نحن مثلكم تماما، يحق لنا أن نتظاهر بكامل أفراد عائلاتنا، ضد الاحتلال وضد عنجهية الاحتلال، وأن نطالب بحقوقنا، رجالنا ونساؤنا وشبابنا وأطفالنا، هذا عمل طبيعي، وهذا عمل حضاري، وهذا مقبول في كل بلدانكم، لماذا لا يكون مقبولا في بلادنا، ولماذا نتهم بهذه التهم الرخيصة العنصرية لأننا نمارس حياتنا كما تمارسونها أنتم مع أنها تحت الاحتلال وفي ظروف أقسى؟ ولكننا كبقية البشر نريد أن نعلّم أطفالنا على حب الوطن ونعلّم عائلاتنا المشاركة الجماعية في مثل هذه الأعمال الإنسانية الحضارية. لماذا نتهم بهذه التهم؟ ولا يسخر منها أحد ولا يتم وصفه بأنه يستخدم المدنيين كدروع بشرية؟ إننا نرفض رفضا قاطعا أي تلميحات من هذا القبيل، في ما يتعلق بالاحتجاجات الفلسطينية السلمية، ونرفض بنفس القدر استخدام مثل هذه الذرائع لإعفاء إسرائيل، السلطة

القائمة بالاحتلال، من مسؤولياتها عن استخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين الفلسطينيين، وعن قتلهم وجرحهم وتشويههم بشكل متعمد، مما يؤدي إلى تعميق اليأس بين الفلسطينيين وتقليص آمالهم في إمكانية تحقيق العدالة والسلام.

إن دعوتنا إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تنسجم مع القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي دعا فيها المجلس إلى الالتزام بحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك حماية الأطفال والنساء وموظفي المساعدة الإنسانية والصحفيين على وجه الخصوص. كما ندعو إلى تطبيق هذه القواعد والمبادئ في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها قطاع غزة المحتل والمحاصر، والتي لا يمكن، بغض النظر عن أي سرد أو رواية إسرائيلية، أن تستثنى من انطباق القانون والمعايير الدولية المتعلقة بحماية المدنيين. لقد أصبح توفير الحماية الدولية أمرا ملحّا في ضوء حقيقة أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد انتهكت وبالتالي تخلت بوضوح عن مسؤولياتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لضمان سلامة ورفاه السكان المدنيين الفلسطينيين تحت احتلالها. ومع مراعاة حقيقة أن شعبنا لا يزال يفتقر إلى الحماية، فإن هذه المسؤوليات تقع على عاتق المجتمع الدولي تمشيا مع الالتزام باحترام وضمان التقيد باتفاقية جنيف الرابعة في جميع الظروف، وبما يتوافق مع قرارات المجلس وتعهداته في هذا الصدد.

وإن الوثيقة التي بعثها إليكم الأمين العام حول الأشكال والتجارب المختلفة لتوفير الحماية الدولية للسكان المدنيين التي حُوِّلت إليكم خلال رئاسة إسبانيا لمجلس الأمن قبل حوالي عام ونصف، يجب ألا تبقى على رفوف مجلس الأمن، يجب أن تدرسوها وتدققوا فيها وأن تستنبطوا منها ما هو الممكن لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، لأن سلطة الاحتلال التي تخلت عن هذه المهمة وفق القانون الدولي، يصبح من مسؤوليتكم توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني إلى حين إنهاء هذا الاحتلال البغيض عن أرض دولتنا، وإنجاز استقلالنا لدولة فلسطين.

لا بد من الإشارة إلى القرار الاستفزازي وغير القانوني الذي اتخذته الإدارة الأمريكية مؤخرا بشأن مدينة القدس الذي خالفت فيه الإجماع الدولي وانتهكت فيه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فما فيها القراران ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وقررت الانحياز لإسرائيل، مما أدى إلى تفاقم حدة التوترات والحساسيات وتسارع الأحداث بهذا الشكل الدموي. لا أحد يناقش الحق السيادي لأي دولة في أين تضع سفارتها، ولكن إذا كان هذا الحق يتناقض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، فهو لم يعد حقا سياديا لتلك الدولة. لا يحق لأي دولة أن تتعدى على أرضنا وأن تضع سفارة لها في أرض محتلة، والقدس وضعها معروف لكم جميعا، منذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الذي أعطى وضعا خاصا للقدس، عبورا بكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والاتفاقيات الموقعة بيننا وبين سلطة الاحتلال، أن القدس يُحَلُّ أمرها في مفاوضات الوضع النهائي، فلا يحق لأحد تحت ذريعة السيادة أو غيرها أن يتصرف في خرق واضح للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

إذا كانت المسألة هي نقل السفارة من تل أبيب إلى حيفا، فهذا شأنك، أو من تل أبيب إلى أسدود فهذا شأنك، ولكن من تل أبيب، ليس شأنك، هذا شأن القانون الدولي والمجتمع الدولي. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الرئيس ترامب لا تستمع جيدا حتى الآن إلى ما يقول العالم ولما يقول القانون الدولي، ولما تقول قرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، فإن عليها أن تستمع جيدا إلى هذه المسألة، فهي دولة عظمى، وهي التي يجب أن تكون المدافع عن القانون الدولي قبل العديد من الدول الأخرى، وعليها أن تكون المدافع

عن قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة قبل غيرها من موقعها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومن موقعها كدولة عظمى تهتم بالدفاع عن القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن قبل العديد من الدول الأخرى لا أن تكون مخالفة لهذه المسائل وأن تتناسى وتغمض عينيها عن الواقع الجاري على الأرض. فالعالم كله مستفَز من هذا التصرف، وعليها أن تعيد النظر في هذا الموقف الذي اتخذته، والمخالفة الواضحة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

بالإضافة إلى ذلك، لم تكتف الإدارة الأمريكية بتجاهل خصوصية وحساسية وضع المدينة ومركزيتها في صنع السلام، بل قررت أيضا نقل سفارتها رسميا من إسرائيل إلى مدينة القدس في الوقت الذي يحيي فيه شعبنا الفلسطيني الذكرى السنوية السبعين للنكبة.

وهو قرار استفزازي آخر تتجاهل فيه الإدارة الأمريكية مشاعر الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة، والأبعاد السياسية والمشاعر الدينية لمسلمي ومسيحيي العالم. كذلك اليوم، في استفزاز لمشاعر ملايين الفلسطينيين ومئات ملايين المسلمين والمسيحيين، تُقدم على هذه الخطوة باستهتار كامل وبعدم اهتمام بمشاعر كل هؤلاء الناس، وعلى رأسهم الشعب الفلسطيني. كان الأجدر بالولايات المتحدة الأمريكية، كقوة قيادية في العالم، الضغط على إسرائيل لإنهاء انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني،

واحترام القانون الدولي، وخلق بيئة يمكنها أن تكسر الجمود السياسي، وأن تضع حداً للاحتلال الإسرائيلي، بيئة تضمن مستقبلاً من السلام والأمن والازدهار والكرامة للجميع. ولكن الولايات المتحدة بكل أسف قررت القيام بعكس ذلك، واختارت أن تعزز تعنّت إسرائيل وإفلاتها من العقاب، وحمايتها من الإدانة والمحاسبة الدولية ومن أي تدابير حقيقية من شأنها أن تنهي هذا الواقع غير القانوني الظالم والمجحف بالحق الفلسطيني في الحرية والاستقلال. إن قرار الولايات المتحدة الأخير بشأن القدس قد شكّل حافزاً للحكومة اليمينية المتطرفة في إسرائيل لتنفيذ سياساتها وممارساتها غير القانونية، بما في ذلك قتل المدنيين الأبرياء في وضح النهار دون أي تردد أو خوف من العواقب لأنها دوماً تضمن إفلاتها من العقاب والإدانة، كما أنه نمّى طموحها بالاستيلاء على الأرض الفلسطينية بالقوة، بما في ذلك الضم غير القانوني وغير الشرعي للقدس الشرقية.

علينا الآن الاعتراف بحقيقة أن غياب المساءلة والمحاسبة وحماية إسرائيل من الإدانة والعقاب هو ما يمكّنها دوماً من التمادي بسياساتها الاستعمارية وممارساتها العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، وهو بمثابة الضوء الأخضر لها بارتكاب المزيد من الجرائم ضد الأبرياء، وإيقاع المزيد من الخسائر في الأرواح، والزجّ بالفلسطينيين في غياهب السجون والمعتقلات، ومصادرة المزيد من الأراضي، وهدم المزيد من البيوت، وتشريد المزيد من العائلات، وهذا ما يثبته مرة أخرى ما يجري اليوم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. هذه الحصانة هي التي تمكّن إسرائيل أيضاً من مواصلة حصارها غير القانوني واللاإنساني لقطاع غزة المستمرّ منذ أكثر من ١٠ سنوات، تخلّلها ثلاثة حروب مدمرة استهدفت فيها البنية التحتية للقطاع، مما أدى إلى تدهور حادّ وكارثي رهيب في الأوضاع المعيشية لنحو مليوني فلسطيني، قررت إسرائيل معاقبتهم بشكل جماعي فيما يعتبر جريمة حرب، وتسببت في غياب الحماية لهم، مما يتطلب اتخاذ إجراء فوري لمعالجة ظروفهم الإنسانية الصعبة.

لقد طلبنا من هذا المجلس مرات عدّة رفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني عن قطاع غزة، وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لتخفيف المعاناة الشديدة هناك، لكن هذا للأسف لم يتحقق بعد. إننا نطرح هذه النداءات والمناشدات مرة أخرى اليوم، ونذكّر بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ومطالبات المجلس في هذا الصدد، ونطلب اتخاذ إجراء جاد للضغط على السلطة القائمة

بالاحتلال من أجل إنهاء حصارها وضمان فتح نقاط العبور من أجل التنقل المستمر والمتواصل للأشخاص والبضائع وفقاً للقانون الدولي الإنساني. ندعو كذلك إلى تقديم الدعم اللازم للأونروا، التي بالرغم من الأزمة المالية المفروضة عليها، تواصل تنفيذ ولايتها وتأمين قوت اللاجئين، ولا تزال تؤدي دوراً أساسياً في التخفيف من معاناة السكّان في غزة والاستجابة لاحتياجاتهم الملحة.

ندعو مجلس الأمن إلى العمل دون تأخير لمعالجة هذه المسألة الحرجة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. فيجب على المجلس أن يتحرّك على الفور لوقف المذبحة التي تُرتكب ضد شعبنا، لا سيما في هذه اللحظة بالذات في غزة. حيث لا يمكن للمجلس أن يلتزم الصمت، بل يجب عليه أن يطالب باحترام كامل قراراته ويضمن تنفيذها. إننا ندعو جميع الدول إلى التحرك بشكل فردي وجماعي، وفقاً لالتزاماتها القانونية من أجل دعم القانون الدولي، ويجب أن يشمل هذا إدانة سلوك إسرائيل غير القانوني والإجرامي إزاء الشعب الفلسطيني في ظل احتلالها الأجنبي، وعدم اعترافها باستعمارها لأرضنا، بما في ذلك القدس الشرقية، وإدانة محاولات أي دول أخرى لدعم هذا الوضع غير القانوني، وكذلك اتخاذ إجراءات لضمان المساءلة والعدالة. إن العمل العاجل لإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء، ومنع انهيار هذا الوضع، هو أمر ضروري لإنقاذ أي فرصة ضئيلة من أجل تحقيق سلام عادل، ولهذا يتحتّم توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني.

بعد سبعين عاماً من النكبة والظلم والصدمة، ما زال الشعب الفلسطيني يؤمن، جنباً إلى جنب مع الجميع حول العالم، معكم كلّكم، بأن القانون الدولي هو الطريق إلى العدالة باعتباره السبيل الأكثر ضماناً للسلام. الوقت الآن ليس للكلمات وإنما للعمل. إن اتخاذ تدابير فورية وجادّة أمر ضروري لضمان سيادة القانون الدولي ولاستعادة الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة السلام العادل والدائم، ليتمكّن الشعب الفلسطيني من العيش في كرامة وسلام ومن ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية في دولة فلسطين المستقلة والحق في العودة. لقد انتظر أبناء شعبنا طويلاً، وتحمّلوا الكثير من الألم، ولا يمكنهم الانتظار أكثر لإنهاء هذا الظلم الخطير، فلا تخيبوا أمالهم! فلا تخيبوا آمالهم!

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): سأبدأ اليوم بمشاركتكم الوقائع.

خلال الشهر الماضي، واجهت إسرائيل أعمال شغب عنيفة عند السياج الأمني مع قطاع غزة. لم تكن مظاهرات. ولم تكن احتجاجات. لقد كانت أعمال شغب عنيفة. وقد ألقى المشاغبون القنابل الحارقة وزرعوا أجهزة متفجرة ودحرجوا إطارات مشتعلة. وقد ألقوا مواد مشتعلة من فوق السياج، مشعلين حرائق واسعة النطاق في الأراضي الزراعية جنوب إسرائيل. وقد حاولوا مراراً اختراق السياج عنوة والتسلل إلى الأراضي الإسرائيلية، وذلك بهدف واضح هو قتلُ الإسرائيليين.

إن حماس، المعترف بها دولياً منظمة إرهابية، قد اتخذت سكان غزة رهائن. ويوم الجمعة الماضي، قامت مجموعة من الغوغاء بقيادة حماس بإضرام النيران في مرافق معبر كيريم شالوم (كرم أبو سالم) الحدودي ودمرت أجزاء كبيرة منه. هذا المعبر هو نقطة دخول رئيسية للسلع الآتية من خارج غزة. وقد وصلت الأضرار إلى حد إشعال النيران في البنية التحتية لخطوط الكهرباء والغاز وهذا سيكلف ملايين الدولارات من أجل الإصلاح. لكن حماس لا تلقي بالاً. فهي تفضّل الدمار على الرخاء؛ والموت على السلام.

وقد عرفت إسرائيل هذه الحقيقة منذ فترة طويلة. وقد تم تذكيرنا بذلك الأسبوع الماضي عندما عثرت قوات الدفاع الإسرائيلية على نفق حماس الإرهابي التاسع منذ تشرين الأول/

أكتوبر الماضي، ودمرته. يبدأ ذلك النفق في غزة ويمتد إلى جانب معبر إيريز للمشاة وينتهي على بعد أمتار من قرية في إسرائيل. وكان هدفه هو الإرهاب – قتل اليهود وخطفهم في البلدات الإسرائيلية المجاورة.

تعيش حماس على الموت؛ ولكن ليس مقتل المدنيين الإسرائيليين وحسب. فكما أبلغنا مراراً وتكراراً، حماس مدانة باستغلال سكان غزة الأبرياء كدروع بشرية.

يختبئ إرهابيو حماس خلف الأطفال الصغار الأبرياء ويضعوهم على خط النار مباشرة. إن الحقائق والصور لا تكذب. فحماس ترتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي. ويواصل إرهابيو حماس الاختباء خلف الأطفال الأبرياء لكفالة نجاتهم، بينما يحرض قادتها سكان غزة على العنف. يحيى السنوار، قائد حماس في غزة، قال مؤخرا لمجموعة من الشباب الفلسطينيين:

”إننا نفضل الاغتيال على الوفاة ونحن مستعدون دائما للتضحية بحياتنا“.

وقبل بضعة أيام، قدم أحد أعضاء حماس الذي اعتقل أثناء محاولة العبور إلى إسرائيل نظرة متعمقة هامة لمؤامرة حماس. وسأكشف عن بعض ما علمناه.

أولا، حماس توجه نشطاءها بقطع السياج وسرقة كاميرات إسرائيل للمراقبة الأمنية من أجل إتلاف السياج وإزالته وعرقلة أنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي. ثانيا، حماس تريد أن ينظر إلى أعمال الشعب التي تحرض عليها في وسائط الإعلام الدولية باعتبارها انتفاضة شعبية، لا كأعمال عنف يقودها مسلحوها. وثالثا، وهو الأهم، يختبئ إرهابيو حماس خلف المدنيين خلال أعمال الشغب. لكن إن انتهك السياج، سيدخل إرهابيو حماس المدججون بالسلاح الأراضي الإسرائيلية تحت غطاء المدنيين لشن هجمات على المدنيين الإسرائيليين. تلك هي الحقائق.

عندما يتعلق الأمر بتدافع تلك المجموعات نحو السياج، لا يفوت الكثير في المجتمع الدولي الفرصة لإضفاء الشرعية على الصوت الفلسطيني المحرض على العنف. ولكن عندما يتعلق الأمر بسلامة سكان إسرائيلي، يلتزم العالم الصمت في كثير من الأحيان. وهذا أسلوب من الأساليب التي تنتهجها القيادة. دورة الموت لديهم تعمل كالتالي: يحرضون الناس على العنف؛ ويضعون أكبر عدد ممكن من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، على خط النار بغية تحقيق أقصى قدر من الخسائر في صفوف المدنيين؛ ويلقون باللوم على إسرائيل؛ ثم يحضرون هنا لتقديم شكوى لدى الأمم المتحدة. هذه هي اللعبة الدموية التي يلعبها الفلسطينيون، ويلعبونها على حساب الأطفال الأبرياء.

إن القيادة الفلسطينية، مرة أخرى، تستغل كل ذرة من طاقتها لشن هجوم علينا ومحاولة تدميرنا. وأحد الأطراف الفاعلة في هذه اللعبة كان يجلس على الطرف المقابل للقاعة. إنه الممثل الفلسطيني، الذي غادر القاعة، شأنه في ذلك شأن عباس، الذي حضر إلى هنا، تكلم ثم غادر؛ إنها عملية روتينية بالنسبة لهم. السيد منصور وأصدقاؤه مذنبون بوضع الشباب الفلسطينيين في طريق الأذى. إنهم يقتلون شعبهم؛ إنهم مذنبون باستغلالهم في لعبتهم المشينة للعلاقات العامة.

لقد تنبأنا بهذه الحالة قبل عدة أشهر، لأن الفلسطينيين دائما يستخدمون نفس الاستراتيجية من التلاعب. في كل مرة تتوفر الفرصة للفلسطينيين لتغيير مسار التاريخ – لإقامة شراكة معنا على درب السلام – يختارون دائما العنف. ويفوتوا دائما هذه الفرصة الذهبية لبناء مستقبل أفضل لأطفالهم وأطفالنا.

ولكن القادة الفلسطينيون ليسوا وحدهم المشاركين في هذه اللعبة. البعض في المجتمع الدولي يخدم مصالحهم. لقد وقع البعض في الفخ ومنح الفلسطينيين الاهتمام الذي يسعون إليه ويقومون بإضفاء الشرعية على الأكاذيب والعنف الفلسطيني. لقد عانت إسرائيل من هذا النمط مرارا وتكرارا منذ الأيام الأولى لتأسيس دولتنا. وحتى في عام ١٩٤٧، شاهدنا الفلسطينيين يضيعون فرصتهم الأولى. كانت الأمم المتحدة قد اقترحت قيام دولة يهودية ودولة عربية على أرض إسرائيل. ومنح اليهود مجرد

جزء من وطننا التاريخي، لكننا وافقنا على ذلك. لكن العرب قالوا لا. لم يتحمل الفلسطينيون فكرة تقاسم ما كان أرضنا منذ البداية، لذا شنوا حربا علينا.

وانتصرت إسرائيل في تلك المعركة في نهاية المطاف، ولكن الفلسطينيين استمروا في إطلاق الأكاذيب وارتكاب العنف المستمر، والكثير في المجتمع الدولي يدعوهم دون محاسبة على ذلك. فقد قاموا بالمساواة زورا بين الصهيونية والعنصرية. وأحيوا القضية الفلسطينية بينما يتعرض الإسرائيليون للقتل والخطف والنسيان. ودعموا القتلة الفلسطينيين من دون توجيه أية أسئلة في كثير من الأحيان.

وبالانتقال إلى عام ٢٠٠٥؛ إنكم تتناسون هذا الأمر. انسحبت إسرائيل من غزة. غادرناها تماما. لا وجود لأي مجتمعات يهودية – التي تطلقون عليها مستوطنات – أو احتلال. أخرجنا المجتمع اليهودي بأسره من غزة. حتى أننا أخرجنا الأشخاص الذين دفنوا في غزة. لا وجود لجيش الدفاع الإسرائيلي، وليست هناك أي نقاط للتفتيش، ولا أحد من المدنيين، لا أحد؛ غادرناها تماما. قرر رئيس الوزراء شارون المحاولة. وانسحبنا من غزة في عام ٢٠٠٥. كان يمكن أن تصبح غزة قصة نجاح فلسطينية، وربما سنغافورة الشرق الأوسط. كانت فيها الإمكانات، لكنها لم تحققها لأن حماس تولت السلطة فيها في عام ٢٠٠٦. وبدلا من الاستثمار في التعليم والهياكل الأساسية والاقتصاد، تعيش حماس وتتنفس الموت والدمار. تخصص حماس كل طاقاتها ومواردها لإرهاب إسرائيل وتستغل سكان غزة لتحقيق تلك الغاية.

وأود أن أكون واضحا للغاية اليوم: عندما يقول الفلسطينيون ”أيام الغضب“ يعنون بذلك ”أيام الإرهاب“. وعندما يقول الفلسطينيون ”حق العودة“ يعنون ”تدمير إسرائيل“. وعندما يقول الفلسطينيون ”احتجاج سلمي“ يعنون ”التحريض والعنف“.

كان القاسم المشترك طوال تاريخنا هو ما يلي: المجتمع الدولي، ما عدا بعض أعضائه ممن يتسمون بالشجاعة، لا يفعل شيئا ليمنع الفلسطينيين من محاولة إرهاب إسرائيل على الساحة العالمية. ولكن الحقيقة هي أن كل من يدعم اللعبة الفلسطينية يصبح جهة فاعلة في دورة الموت. وبكسر هذه الحلقة من أعمال الشغب المدبرة والخسائر في صفوف المدنيين المخطط لها والمناشدات لتعاطف الأمم المتحدة ستتحقق العدالة بالفعل.

إن إسرائيل تحقق معلمين رئيسيين: نحتفل بمرور ٧٠ عاما على إعادة إرساء شعبنا لسيادتنا واستقلالنا من خلال تأسيس دولة إسرائيل على أرض إسرائيل، ونرحب بامتنان بقرار الرئيس ترامب نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، عاصمتنا القديمة والأبدية. لقد كانت هذه خطوة نحو السلام، لأنه في أي اتفاق سلام ستكون القدس عاصمة إسرائيل. وكل شخص يدعي أن القرار بنقل سفارة الولايات المتحدة هو سبب أو مبرر للعنف الفلسطيني يجب أن يعيد النظر في التاريخ. هذه ذريعة للعنف ضد إسرائيل وليست سببه.

إذا كان هذا المجلس يسعى بالفعل لدعم الأمن والعدالة والحقيقة، سيتوقف هنا والآن ويدين هذا الإرهاب ويعيد تأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.

يجب على مجلس الأمن أن يحدد معايير السلوك. ويجب أن يقول لحماس إن العنف ليس هو الحل. ويجب أن تسأل الدول الأعضاء نفسها – ماذا ستفعل كل دولة – إن كانت مجموعة عنيفة من عشرات الآلاف تهدد بعبور حدودها السيادية لمهاجمة شعوبها؟ ماذا ستفعل إن هددت شعوبها بهجمات إرهابية يوميا؟ ويجب على المجلس ألا يسمح بدورة الموت التي أرساها الفلسطينيون؛ يجب أن يرفض الأكاذيب عندما يراها ويدين العنف الذي ترتكبه حماس ويؤيد الحقيقة ويقف على الجانب الصحيح من التاريخ.

رفُعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.